

دور السياسة الأمنية في معالجة ظاهرة المخدرات وتأثيراتها على الأمن الوطني العراقي

الفريق الركن حسن سلمان خليفة البيضاني *
باحث من العراق

* هيئة الحشد الشعبي
hammurabijournal@gmail.com

ملخص :

الدراسة حاولت قدر الإمكان الخوض في الإطار المفاهيمي لكل ما له علاقة بالسياسة الأمنية والمخدرات مع التركيز على ماهية الأمن الوطني العراقي كونه المفتاح لبناء القدرات الكفيلة بدرء الأخطار عن المجتمع, كذلك فانه يشكل أحد أهم مقومات القوة للبلاد, واستكمالاً للدراسة فقد جرى شرح مستفيض للأثار الناجمة عن تعاطي المخدرات بعد أن تم إيضاح ما لهذه المخدرات من تأثيرات سلوكية ونفسية وصحية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية كل هذا قد جرى للوصول الى ما له من تأثير على الأمن الوطني العراقي وهل هنالك قدرة لتجاوز هذه الظاهرة أو الحد منها, واذا كان الأمر كذلك فأن الدراسة حاولت الإجابة على أحد أهم التساؤلات وهو هل أن ما هو قائم من إجراءات قانونية وأمنية كافية لمعالجة هذه الظاهرة من حيث مدى تأثيرها على الأمن الوطني العراقي أم ان الأمر يحتاج الى المزيد وصولاً الى تصور مستقبلي لإيجاد معالجات علمية وعملية لهذه الظاهرة.

كلمات مفتاحية :

The Role of Security Policy in Dealing with the Phenomenon of Drugs and its Effects on Iraqi National Security

Lieutenant-General Hassan Salman Khalifa Al-Baydani
Popular Mobilization Authority

ABSTRACT

The study tried, as much as possible, to delve into the conceptual framework of everything related to security policy and drugs, with a focus on the nature of Iraqi national security, as it is the key to building capacities to ward off dangers from society. Also, it constitutes one of the most important elements of strength for the country, and to complete the study, an extensive explanation of the effects of drug abuse was explained after the behavioral, psychological, health, economic, social, cultural and security effects of these drugs were clarified. Is there an ability to overcome this phenomenon or reduce it?, and if so, the study tried to answer one of the most important questions, which is whether the existing legal and security measures are sufficient to address this phenomenon in terms of its impact on Iraqi national security, or does the matter needs more than that in order to reach a future vision to find scientific and practical treatments for this phenomenon.

KEY WORDS: drugs, national security, security policy.

المقدمة

تميز المجتمع العراقي عن سواه من المجتمعات المحيطة به بأنّ للأعراف السائدة والبنى الاجتماعية تأثيرات إيجابية على السلوك العام للأفراد حيث غالباً ما يكون الوازع الاجتماعي والعرف السائد والمحددات الدينية عوامل لها تأثير على عموم حركة المجتمع لذلك نجد والى وقت قريب أن العراق يبعد بمسافات شاسعة عن جواره الإقليمي في الكثير من الممارسات التي تعدّها تلك الأعراف والمحددات أمور يتوجب الابتعاد عن ممارستها، وبشكل أكثر تبسيطاً نجد إن نسبة الممارسات غير الأخلاقية تكاد تكون في ادنى معدلها

قياساً بباقي الدول المجاورة ورغم إن القوانين الوضعية العراقية قد أسهمت والى حد كبير في تدني تلك النسب إلا أنّ طبيعة المجتمع وتماسكه والقيم السائدة كانت هي الأكثر تأثيراً في تحديد تلك الممارسات وادانتها مما جعلها منبوذة اجتماعياً لمن يمارسها .

أبان الحصار الذي فرض على العراق ونتيجة طبيعية لسلسلة الحروب المدمرة التي خاضها العراق بسبب عبثية البعث ومن يقوده بدأ المجتمع العراقي يؤشر حالات غير إيجابية منها تفكك الأسرة وانتشار الفساد الأخلاقي وظهور ممارسات الربا نتيجة انحدار المستوى الاقتصادي للأسر والتسبب والتسرب من مقاعد الدراسة فضلاً عن عمليات السرقة والتسليب التي اجتاحت المدن العراقية حينها، وفي ذات الوقت بدأت تنتشر بين أوساط الشباب خاصة ظاهرة تعاطي المواد المخدرة المصنوعة محلياً سواء تحت ذريعة نسيان الواقع أو كبديل عن الخمر والمشروبات الروحية التي صعدت أسعارها نتيجة الحصار أو كوسيلة للخلاص من ويلات الحرب التي لم تنقطع، هكذا بدأت هذه الظاهرة بالتسرب الى الجسد الاجتماعي العراقي معلنة أن ناقوس الخطر قد دق وأن المجتمع على أبواب متغيرات جذرية قد تؤدي به الى الهاوية .

حمل التغيير في نيسان 2003 معه الكثير من المتغيرات التي طالت كل مرافق الحياة العراقية وابتاحت تلك المتغيرات الكثير مما كان يمثل المناطق المحرمة، اجتماعياً حمل التغيير معه حالات من الخروج عن المألوف بعد أن استبيحت الكثير من المحددات ولم تعد قائمة، قانونياً وصل القانون الى ادنى مستوى من التردّي في التطبيق بعد أن هيمن السلاح المنفلت والإرهاب والرشوة والفساد المالي على كل ما حوله، اقتصادياً ازدادت الفوارق لشكل منعطفاً خطيراً بين فئات الشعب بعد أن حمل التغيير معه معاول الهدم لكل القيم التي كانت سائدة مما دفع بالكثير نحو الغنى المطلق في حين عانى آخرون من شغف العيش، فضلاً عن إن الانفلات الأمني ومبررات الإجراءات القسرية وضياح دولة القوة التي كانت سائدة وعدم تمكن الحكومات

من فرض قوة الدولة لضعفها وتناحرها السياسي كل تلك الدوافع أدت الى إن تستشري بالمجتمع العراقي ظواهر لم تكن يوماً تشكل رقماً صعباً في المعادلة الاجتماعية والأخلاقية ومنها ظاهرة تعاطي المخدرات والاتجار بها بل وصل الأمر الى تصنيعها محلياً .

أسهمت وبشكل كبير وسائط التواصل الاجتماعي التي اتاحت للمجتمع العراقي بعد أن كان محروماً منها أبان حكم نظام الطاغية في فتح افاق جديدة الكثير منها ذات جوانب إيجابية إلا أنها في ذات الوقت كانت عاملاً مساعداً ومشجعاً لانتشار الظواهر المدانة ومنها ظاهرة تجارة المخدرات حيث ساعد تلك الوسائط في تسهيل عمليات الترويج والعرض والبيع وطرائق التعاطي وغيرها، في الوقت ذاته فان بلدان الجوار الإقليمي هي الأخرى ساعدت وأسهمت سواء بشكل مدروس أو خلاف ذلك على أن تكون اما معبراً لتوريد تلك الآفات أو أن تكون هي ذاتها المصدرة لها، امام هذا كله لابد من إن تكون هنالك سياسة أمنية الى جانب باقي السياسات لمحاربة هذه الظاهرة والحد منها كونها وبكل تأكيد ذات تأثير مدمر على الأمن الوطني العراقي فضلاً عن انها عامل تدمير للاقتصاد والبناء الاجتماعي والصحي والتربوي في عموم البلاد .

أهمية الدراسة : تتأني أهمية الدراسة من كون ظاهرة تعاطي المخدرات بمختلف أنواعها باتت تهدد الأمن المجتمعي العراقي وبالتالي فأنها ستشكل خطراً على الأمن الوطني كون أن الأشخاص المدانين بتعاطي المخدرات اصبحوا يشكلون نسبة ليست بالقليلة من المجتمع وهذا الأمر بالتأكيد سينعكس سلباً على عموم مكونات الأمن الوطني التي هي بالأساس تعاني من تحديات خطيرة، وأضافة تحدي جديد يهدد فئة ذات تأثير كبير على البنية الاجتماعية يُعد امراً خطيراً وبحاجة الى دراسات علمية للتوصل الى أنجع الحلول واولها خسارة .

إشكالية الدراسة : رغم أن هنالك الكثير من البحوث والدراسات التي تبنت موضوع المخدرات وتأثيراتها من مختلف النواحي الا

إن الجانب الأمني ورسم السياسات الأمنية لمعالجة هذه الظاهرة لا يزال دون أدنى مستوى مطلوب وهذا الأمر ليس قصوراً في عطاء القائمين على البحوث والدراسات ولكن طبيعة الظاهرة انحلت منحى اجتماعياً وقانونياً أكثر مما هو أمني لذلك فإن التركيز جرى على جوانب محددة دون أخرى وهنا تكمن الإشكالية فضلاً عن ذلك فإن السياسات الأمنية هي الأخرى بحد ذاتها ذات طبيعة ضبابية من الصعب الخوض في كل تفاصيلها كونها ترتبط بشكل أو بآخر بالجوانب الأمنية التي تتطلب قدر عالٍ من الكتمان .

فرضية الدراسة: تستند الدراسة الى الفرضيات التالية :

- هل أن تعاطي المخدرات بات يشكل خطورة تستحق أن ينظر إليها على أنها ذات مساس بالأمن الوطني.
- هل يمكن وضع سياسة أمنية متخصصة فقط في الجوانب المتعلقة بانتشار ظاهرة تعاطي المخدرات أم أنها تكون ضمن الإطار العام للسياسة الأمنية العامة للدولة .
- أن كان لابد من وضع سياسة أمنية متخصصة هل إنّ أدوات تنفيذها ومتطلبات نجاحها تختلف عن باقي مفاصل السياسات الأمنية .
- الأمن الوطني كل لا يتجزأ وعليه فإن مكافحة المخدرات هي بالأساس جزء من مهام جهاز الأمن الوطني والافتراض هنا هو هل أن هذا الجهاز نجح حتى الآن في كبح جماح هذه الظاهرة .
- هيكلية البحث : لغرض تغطية كل الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة فقد جرى تقسيم الدراسة الى ما يأتي:
- المبحث الأول : الإطار المفاهيمي ومهام الأمن الوطني في مجال رسم السياسة الأمنية .
- المبحث الثاني : مسببات ودوافع انتشار الظاهرة وتأثيراتها على الأصعدة المختلفة
- المبحث الثالث : الاثار الناجمة عن انتشار الظاهرة على الأمن الوطني.

- المبحث الرابع : السياسة الأمنية المطلوبة - الأدوات - التنفيذ
- التقويم والمتابعة - مستقبل الظاهرة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي

يمكن القول إنّ المفاهيم المتعلقة بظاهرة تعاطي المخدرات بأشكالها وأنواعها المختلفة قد وصلت الى حدودها القصوى من حيث تكامل المفهوم كون هذه الظاهرة لم تقتصر على مجتمع دون آخر بل أنّ الغالبية العظمى من المجتمعات تعاني من هذه الظاهرة ورغم ذلك فإنّ هنالك العديد من المفاهيم التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بهذه الظاهرة منها المدمن والمروج والمتعاطي والمخدرات الرقمية وغيرها، اما عن مفهوم السياسة الأمنية وما يرافقها من جمهرة من المفاهيم تبدأ بالأمن والأمن الوطني ولا تنتهي بحدود معينة فأنها هي الأخرى قد أشبعت بحثاً وتوضيحاً ومع ذلك فلا ضير من إنّ نخرج عليها لاسيما وأنّ هناك الكثير من المستجدات التي طرأت على طبيعة العلاقة بين السياسة الأمنية ومكوناتها من جهة وبين الظواهر الاجتماعية من جهة أخرى .

يشكل مفهوم الأمن أهمية كبيرة كونه يرسم الإطار العام الذي يحدد مكوناته ومدى تأثير كل مكون من هذه المكونات على السلم المجتمعي، ورغم تعدد المدارس التي أعطت كل منها مفهوماً محدداً للأمن الا إنّ جميعها تلتقي بأنّ الأمن كل لا يتجزأ سواء ماله علاقة بالأمن الداخلي أو الأمن المائي أو الأمن الغذائي أو الأمن المجتمعي، فضلاً عن ذلك فإنّ الأمن الوطني يتأثر بدرجات متفاوتة وفقاً لمدى التهديد القائم ، وإذا ما اردنا اعتماد مفهوم متكامل للأمن فالأمر يكاد أنّ يكون فيه الكثير من المبالغة لاسيما وأنّ الأمن لم يعد كما كان عليه في السابق حيث تشعب الأمن ليشمل مجالات لم تكن ذات أهمية أمنياً حيث افسحت نهاية الحرب الباردة المجال ليأخذ الأمن اتجاهين أولهما افقي والثاني عمودي والافقي تميز باتساع المفهوم لأنه يتضمن أفكاراً عن تهديدات كامنة

حافلة بقضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية فضلاً عن القضايا العسكرية، اما العمودي فتميز بتعمق المفهوم باتجاه رأسي سواء التحرك نحو الاسفل لمستوى أمن الافراد وبما يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأمن المجتمعي أو صعوداً الى مستويات الأمن الإقليمي والدولي والعالمي، وعليه فإن مفهوم الأمن يعني حماية القيم الجوهرية المكتسبة من قبل الدولة أو الشعب أو المجتمع وفي هدفه وموضوعه يعني التعاقب في الإجراءات التي تؤدي الى احتواء التهديدات التي تتعرض لها القيم المكتسبة حيث أن بعض القيم قد تتعرض الى تهديد نتيجة تفشي أو انتشار ظواهر تتسبب في انحدار القيم الأخلاقية كما هو الحال مع انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات.

مفهوم السياسة الأمنية

إن السياسة الأمنية مفهوم يقصد بها الحفاظ على أمن المجتمع وتحقيق الاستقرار عبر مؤسسات سياسية وأمنية تقوم الدول بإنشائها ووضع الأنظمة والقوانين والتشريعات لها وتوفير الامكانيات الكفيلة بضمان وحماية أمن المجتمع وتحقيق استقراره من خلال مجموعة من الإجراءات والخطط الأمنية التي تتعلق بالكثير من مفاصل الدولة لعل منها ضمان حدود الدولة مع الدول الأخرى وإيجاد اليات للتنقل والدخول والخروج وتفعيل الجهود المعلوماتية والعمل على ايجاد قاعدة بيانات واجهزة أمنية دقيقة تؤمن حياة الافراد وتعمل على تعزيز السياسات الأمنية بالشكل الذي يحقق ويؤمن مصالح وحياة الأفراد في داخل الدولة وخارجها⁽¹⁾، وعليه فأن مفهوم الأمن هو مفهوم نظري يؤسس الى وظائف وسياسات معينة ويحدد طبيعتها وتوجهاتها كما إن المبادئ النظرية للأمن وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية انما تصاغ نظرياً وتنفذ اجرائياً بالاستناد الى قيم الدولة ووظائفها وتهيئة الاوضاع الملائمة للوصول الى الاهداف والمصالح المرسومة للدولة في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعمل على ايجاد

(1) عبد الله إبراهيم زيد كيلاني ، السياسة الشرعية مدخل إلى تجديد الخطاب الإسلامي ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 ، ص 74- ص 75.

تنسيق وترابط بينهما إذ إن الدولة ومن خلال تطبيقها لمفهوم الأمن تسعى الى مواجهة الأخطار الأمنية الخارجية أولاً وإيجاد سياسيات أمنية داخلية وخارجية لتحقيق اهدافها ثانياً وصولاً الى تحقيق مصالحها العليا⁽²⁾.

تُعد السياسة الأمنية مفهوم مركب يجمع بين مفهومين واسعين هما السياسة والأمن، حيث عرفت السياسة الأمنية أيضاً على أنها: ((مجموعة من القرارات والمعايير التي تتخذها الهيئات السياسية الشرعية هدفها تعبئة المؤسسات الأمنية من اجل تحقيق الأمن الاجتماعي وتنفيذ سياسات أمنية ما بأشراك المؤسسات الرسمية وغير الرسمية من اجل التعاطي مع مشكلات جانحة ومعقدة وذات تأثير اجتماعي قد تواجه الدولة))⁽³⁾.

(2) جمعة بن علي بن جمعة، الأمن العربي في عالم متغير ، دار مدبولي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010، ص 27.

(3) المصدر نفسه ، ص 28.

ويرتبط مفهوم الأمن بالسياسة عندما تكون هناك مجموعة من المؤسسات والسلطات السياسية التي تضع العديد من الخطط والأهداف التي تسعى الى تحقيقها لمواجهة مشكلة أو أزمة أمنية قد تهدد وجود النظام السياسي والمجتمع إذ تسعى السياسات الأمنية التي تضعها مؤسسات سياسية وتنفذها اجهزة أمنية الى مواجهة اخطار وتأمين حياة الأفراد ومعالجة التهديدات الأمنية التي قد تكون موجودة أو انها

**ويرتبط مفهوم الأمن
بالسياسة عندما تكون هناك
مجموعة من المؤسسات
والسلطات السياسية التي تضع
العديد من الخطط والأهداف
التي تسعى الى تحقيقها**

محتملة الحدوث إذ أن ادراك المؤسسات السياسية لخطر قد يحدق بالدولة يحفزها على العمل والتنسيق الى وضع الخطط الأمنية من اجل مواجهة أي تهديد للأمن في الدولة وتمثل الاجهزة الأمنية أداة بيد المؤسسات السياسية العليا لاسيما التنفيذية منها من اجل تنفيذ وتطبيق رؤى واهداف تسعى المؤسسات العليا تطبيقها من اجل تحقيق الاستقرار⁽⁴⁾.

ويمكن تعريف السياسة الأمنية كذلك على أنها: ((مصطلح يتسع حسب طبيعة السياسة المتبعة إذ يرتبط ويجمع بين الأمن الإنساني والأمن الشامل، ويمثل مختلف السياسات التي تتبعها الدول أو

(4) مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 ، ص 252.

السياسات الوطنية والتدابير الحكومية التي تعمل على تعزيز الأمن ومواجهة التحديات والاحطار الأمنية بأشكالها المختلفة التي تهدد السيادة والإقليم الوطني وتعزل صفو وأمن المجتمع⁽⁵⁾. وعليه فإن السياسة الأمنية هي اجراءات عملية تجسدها من خلال المؤسسات التنفيذية التي تسعى للوصول الى اهداف بغية تحقيق الاستقرار، فمن ناحية خصائص السياسة الأمنية فهي تتميز بوجود مجموعة عناصر تعمل على تحقيق اهداف مجتمعية وبإطار قانوني وسياسي وإن اجهزة التنفيذ يجب إن تتمتع بكفاءة ومهنية عالية من اجل تطبيق السياسات الأمنية بشكل صحيح ويجب أن تعبر عن مخرجاتها كذلك ومن وجود اجراءات وسياسات أمنية عند بروز مشكلة أو أزمة يراد ايجاد حلول لها بالتالي الاستناد الى سياسات ومؤسسات مهنية وكفؤة من اجل الوصول الى مخرجات حقيقية وفاعلة⁽⁶⁾.

مفهوم الأمن

تواجه الدول أخطاراً داخلية وخارجية وهو ما يدفع ويحتم بالدولة ومن مؤسساتها الى وضع سياسات أمنية رصينة بغية تحقيق الاستقرار للنظام السياسي وعبر مؤسسات سياسية وأخرى أمنية تنبثق من المجتمع وتطبق السياسة التي تصدرها الجهات العليا، ويعد مفهوم (الأمن) أحد المفاهيم القديمة التي ارتبطت بحياة الافراد ومصيرهم وكان في السابق يقتصر مفهوم الأمن على الشكل العسكري فقط الا أن تطور الحياة وتعدد الحاجات الإنسانية افرز غير ذلك⁽⁷⁾.

إن استخدام مفردة الأمن بصورته القديمة قد انبثق في بداية انبثاق الدولة القومية في (معاهدة وستفاليا) في العام 1648م إذ ومن خلال هذه المعاهدة في اوروبا فقد تغير شكل الدولة الجديدة والذي تمثل بظهور حركات التنوير والتوسع الصناعي والاقتصادي وأصبح للدولة شكلاً جديداً وخصوصية انبثقت منها ما يعرف الآن بالدولة الحديثة بعيداً عن السيطرة الدينية وهو ما يبرر استخدام هذا المصطلح في تلك الحقبة في اوروبا⁽⁸⁾، اما حديثاً إذ يعود استخدام مفهوم الأمن

(5) منصور الخضاوي، السياسة الامنية الجزائرية المحددات - الميادين- التحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر ، 2015، ص 28.

(6) مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الامن في الاسلام ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة ، 1996 ، ص 253.

(7) بوصلعة ثورية ، السياسة الامنية اهميتها في مكافحة الجريمة ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، الجزائر ، 2017، ص 235.

(8) هابل عبد المولى طشوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2012، ص 26.

بشكله الحديث الى الاعوام التي تلت الحرب العالمية الثانية إذ ظهرت آراء وتيارات تسعى الى اعمام مفهوم الأمن من اجل ايقاف الحروب وعدم تكرار مأساة الحروب العالمية وهو ما تحقق من خلال ظهور نظريات الردع والتوازن وهو ما عزز من انتشار مفهوم الأمن بفعل الظروف الداخلية الإقليمية والدولية التي تعصف بالدول⁽⁹⁾.

ويمكن تحديد ظهور مفهوم الأمن الحديث الأكثر اتساعاً والمرتبطة بالدولة بأشكاله كافة في العام 1947م فمنذ ذلك الحين عملت الدول

على ايجاد قواعد وتنظيمات أمنية معينة على المستويين الداخلي والعالمي والعمل على تأمين مصالح وحماية حقوق شعوبها ومنع إقامة حروب عالمية قد تكلف الدول اعداداً هائلة من الضحايا والخسائر، والأمن بشكل عام مصطلح يهدف الى تحقيق حالة من انعدام الخوف أو الشعور به بالنسبة للأفراد والعمل على ايجاد حالة من الاطمئنان والأمان بأبعاده المختلفة النفسية والمعنوية والجسدية وتحقيق أمان نسبي للمجتمعات لأجل تحقيق أمن تام هو أمر مستحيل مما يتطلب ايجاد الشروط والخطط والادوات السليمة لتحقيق ذلك⁽¹⁰⁾، وقد عرف هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (الأمن) بأنه: ((أي تصرف يسعى المجتمع من خلاله الى حفظ حقه في البقاء))⁽¹¹⁾، إن مفهوم الأمن قد اتسع لاسيما بعد الحرب الباردة فلم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية إذ شمل العديد من الجوانب والمجالات واصبح تدخل الدولة وعبر المؤسسات السياسية بشكل كبير من اجل ايجاد الخطط والأهداف التي يتطلب تحقيقها عبر سياسات أمنية مدروسة ومعروفة وتشمل العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ أن تحقيق نشاط ونجاح في أي مجال من المجالات السابقة يتطلب ايجاد سياسات أمنية محكمة تنعكس نتائجها في تحقيق استقرار وأمن للأفراد وللمؤسسات والهيئات والشركات العاملة في الدولة⁽¹²⁾.

(9) عنترة عبد النور ، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، العدد 160، 2005، ص 58.

ويمكن تحديد ظهور مفهوم الأمن الحديث الأكثر اتساعاً والمرتبطة بالدولة بأشكاله كافة في العام 1947م فمنذ ذلك الحين عملت الدول على ايجاد قواعد وتنظيمات أمنية معينة على المستويين الداخلي والعالمي

(10) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره ، ص 37.

(11) علي ليلة، الامن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 2021، ص 59.

(12) عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2014 ، ص 34.

وأن الأمن في الوقت الحاضر لا يقتصر على الجوانب العسكرية والتهديدات الداخلية والخارجية فحسب بل توسع بشكل كبير وأصبح يحتوي على عناوين ومواضيع أخرى ولعل أهمها ما يتعلق بالمجتمع والسياسة والاقتصاد والبيئة وما يتعلق بالأمن الغذائي للمجتمع وغيرها، ولا يمكن إيجاد أمن قومي ووطني مطلق إذ إن مفهوم الأمن هو جزئي ومرتبطة بالأمن الإقليمي والدولي⁽¹³⁾، وقد عرف روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (الأمن) بأنه: ((الأمن يعني التطور والتنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونة، وإن الأمن الحقيقي للدول ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في المجالات كافة سواء في الحاضر أو المستقبل))⁽¹⁴⁾.

الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي

يمثل هذا المفهوم أحد أهم المفاهيم المرتبطة بالسياسة الأمنية ويمكن تعريفه بأنه: ((الأمن الذي يتمثل بتوفير الحاجات الأساسية لبقاء الأفراد داخل النظام السياسي من خلال المؤسسات السياسية في الدولة ويرتبط هذا المفهوم بتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين عن طريق تبني الدولة سياسات خدمية وصحية وأمنية تعزز وتسهم بحماية المواطنين من الفقر والمرض والبطالة والحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم))⁽¹⁵⁾

ماهية الأمن الوطني العراقي

يكتسب الأمن الوطني أهميته من كونه يقوم على أسس من المراقبة والتحسب لإمكانيات الدولة والقوى المؤثرة في البيئة العملية التي يعمل ضمن حياضها، ولأجل ذلك ارتبط مفهوم الأمن الوطني بمفهوم التوازن عموماً وتوازن القوى خصوصاً. إن نجاح الأمن الوطني يتطلب التنسيق الفعال بين عناصره الأساسية في مختلف المجالات، فإذا كان الأمن الخارجي للعراق يشمل إقامة منظومة عسكرية متكاملة للدفاع عنه، فإن الأمن الداخلي يشمل إشباع

(13) رسول محفوظ ، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2018، ص 7.

(14) خالد وليد محمود ، آفاق الامن الاسرائيلي الواقع والمستقبل ، مركز الزيتون للدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2007، ص 36.

(15) سارة البلتجاني، الامن الاجتماعي والاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، قطر ، 2016، ص 37.

حاجة المواطن للشعور بالطمأنينة في الداخل وحماية حقه داخل الجماعة وتأمين حقوقه المشروعة في البيئة الاجتماعية المحيطة والدفاع عنها وحمايتها ويمنع أي ظواهر قد تؤدي الى خلل في المنظومة المجتمعية ومنه ظاهرة تعاطي المخدرات . وهكذا يبدو الأمن الوطني وكأنه ظاهرة قانونية وسياسية يتوافر فيها عنصر التنظيم القانوني وبالتالي يتحقق الربط بين الأمن الوطني وكيان الدولة على أساس إن الأمن الوطني هو حق الدولة في البقاء،

**يتحقق الربط بين الأمن الوطني
وكيان الدولة على أساس إن
الأمن الوطني هو حق الدولة في
البقاء**

وتختلف فلسفة جهاز الأمن في معالجته للقضايا الداخلية عن فلسفته عند التصدي للقضايا الخارجية وإن كان كلا الأمرين يهدف إلى المصالحة العامة للدولة، فالأمن يستجيب إلى ضرورات الدولة الاستراتيجية.

تتضمن سياسة الأمن الوطني الإجراءات كافة التي تراها الدولة كفيلة لحماية كيانه وتحقيق أمنها في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية وبما يضمن تحقيق الأمن المجتمعي والسلم الاجتماعي . وفي العراق يواجه الأمن تحديات كبيرة، بل أن الهاجس الأمني يتقدم على ما عداه، وتستقطع الإجراءات الأمنية وبناء المؤسسات الأمنية جزءاً كبيراً من ميزانية العراق، مما يعيق تنفيذ الكثير من المشروعات الاستثمارية، وعمليات إعادة الاعمار والبناء وكما يبدو أن الدور الأمني لم يعد يقصد به حماية الحدود أو المؤسسات الرسمية أو الأمن الداخلي بحدوده المعروفة، بل تطور ليشمل ابعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية ومعالجة لظواهر دخيلة ذات مساس مباشر بالفرد والأسرة ومنها ظاهرة انتشار تعاطي المخدرات وغيرها.

اهداف الأمن الوطني العراقي

6. إن الأهداف الاستراتيجية التي يسعى لها العراق مقرونة بما يواجهها من تحديات والتي تحول الجهد المعتاد لها إلى مهام تتولى القوات الأمنية تأديتها وهي كما يلي: (16)

أ. دحر الجريمة المنظمة. ويتم هذا العمل بالتنسيق مع دول الجوار

(16) استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي للأعوام من 2018 الى 2022 ص 12 (تداول محدود)

ووفقاً، للاتفاقيات المبرمة معها طالما بدت فعالية تلك المشكلة ليست داخلية فحسب، إنما خارجية أيضاً، لذا يجب تعقبها وقطع وسائل الإمدادات عنها، إن انتشار الجريمة المنظمة يشكل تهديداً للأمن الوطني، حيث تنمو الجريمة البيئة التي يزدهر فيها الإرهاب. ولقد استغل أرباب الجريمة المنظمة الوضع المتأزم في العراق بعد الاحتلال وانهيار السلطة وغياب القانون وانهيار البنية الاجتماعية، لتوسيع نشاطهم في العراق وتربطها مع العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة ترتبط بشكل مباشر في أغلب الأحيان بانتشار ظاهرة المخدرات حيث تعد عامل تمويل وعاملاً مساعداً لمنظمات الجريمة المنظمة، وكذلك تعد أحد مصادر تمويل الإرهاب في العراق⁽¹⁷⁾.

(17) استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي، -2007 2010، ص11.

ب. منع الفساد. يُعد الفساد (الإرهاب الضامر وغير المرئي) من أخطر المشاكل التي تؤرق السياسيين قبل صانعي القرار الاقتصادي بعد أن كبر حجمه وتشعبت آثاره واستشراؤه في أغلب مفاصل

يُعد الفساد (الإرهاب الضامر وغير المرئي) من أخطر المشاكل التي تؤرق السياسيين قبل صانعي القرار الاقتصادي بعد أن كبر حجمه وتشعبت آثاره

الحياة، ولم تقتصر خطورته على المفهوم الخاص الذي تبناه البنك الدولي باستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بل تعدى ذلك إلى الجوانب الأخلاقية والاجتماعية والسياسية، وتزداد خطورته لأنه يؤدي إلى تشوه النسيج الاجتماعي والبنى الاجتماعية- الطبقية،

إذ تصعد معه طبقة تلهث وراء المال والسلطة دافعة أغلبية أفراد المجتمع إلى أسفل السلم الاجتماعي، وهذا ما يسمى بالفساد المنظم الذي يصعب محاربته لأنه يمتد إلى كل فئات المجتمع ويتجسد بين طبقاته، وكما أنّ خطورته تكمن في أن جزءاً من هذه المبالغ تذهب إلى الجماعات الإرهابية⁽¹⁸⁾.

ت. تحجيم أو مواجهة التحديات الخارجية. لا شك إن المنطقة العربية أو الشرق الأوسط على وجه العموم تمر بمرحلة مفصلية من التاريخ تتنبأ بحدوث تغييرات كبيرة في موازين

(18) مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني 2009، الإصلاح الاقتصادي في العراق -رؤية مستقبلية- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، حزيران 2009، ص226.

القوى العالمية والإقليمية ومن المؤكد أن ينتج عنها تمحوراً في العلاقات السياسية على المستوى الدولي والمنطقة بشكل خاص⁽¹⁹⁾ وهذا التمحور والتبدل في موازين العلاقات الدولية يلقي بظلاله على الأمن الوطني العراقي منها سعي دول الجوار لتنفيذ أجندات خاصة بها داخل العراق ومؤثرة في الوقت ذاته على السياسة الخارجية للعراق.⁽²⁰⁾

ث. الحيلولة دون استمرار المظاهر المسلحة. إن حيازة التنظيمات غير الحكومية والمجاميع المتطرفة للأسلحة وبكميات كبيرة تهدد حكم القانون، هي من أكثر التهديدات خطورة التي تواجه العراق الجديد، وإن الصراع على ادعاء امتلاك العراق تاريخياً أو احتكاراً أو تمثيله لشريحة عرقية أو طائفة معينة، تأتي كنموذج خطير للفكر الأيديولوجي لبعض المجاميع المسلحة التي رفعت السلاح في وجه العراقيين على اختلاف مذاهبهم لغرض تحقيق الأمن الوطني ومن ثم بلوغ الرفاهية والاستقرار، فأن الأمر يتطلب عدداً من الابعاد التي تسهم بتحقيقه هي:⁽²¹⁾

اولاً. البعد السياسي. يتضمن بناء الدولة والمحافظة على كيانها وتعزيز مكانها اقليمياً ودولياً.

ثانياً. البعد العسكري. يتضمن بناء القوات المسلحة وتأهيلها ورفع كفاءتها ومستوى أدائها القتالي وفق آخر التطورات التقنية .

ثالثاً. البعد الاقتصادي. يعمل على توفير مستلزمات الحياة كافة وإشباع الحاجات .

رابعاً. البعد الاجتماعي. يهدف إلى للمحافظة على كل ما يتعلق بالإنسان من عادات وتقاليد وتوفير الجوانب التربوية والصحية لاسيما محاربة الظواهر المرفوضة اجتماعياً وفي مقدمتها ظاهرة تعاطي المخدرات .

خامساً. البعد البيئي. يتضمن العمل على توافر بيئة أمن بعيدة عن المخاطر وأضرار الكوارث الطبيعية.

(19) مجموعة باحثين، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، آيار، 2009، ص 17.

(20) حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج، ط2، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير 2005، ص73.

(21) عباس علي محمد، الامن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007)، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد 2013، ص21-22.

المخدرات

مفهوم المخدرات وأنواعها

المفهوم اللغوي للمخدرات

إنَّ أصل كلمة مخدرات في اللغة العربية من الفعل خدر، وتعني الستر ويقال جارية مخدرة اذا لزمته الخدر أي استترت ومن هنا استعملت كلمة مخدرات على أساس أنها مواد تستر العقل وتغيبه. ولقد ذكر ابن منظور أن المخدرات مشتقة من المخدر أي مسترٍ يمد للجارية في ناحية البيت، والمخدر. والمخدر: الظلمة، والخدرة: الظلمة الشديدة، والمخادر: الكسلان، والمخدر من الشراب والدواء: فتور يعتري الشارب وضعف. مخدّرت: جمع مخدّر خدور و مخدّر، وأخادير.⁽²²⁾

(22) ابن منظور، لسان العرب، ج 3، دار الصادر بيروت 1989 ص 342

اصطلاحاً: كل مادة مسكرة أو مفرطة طبيعية أو مستحضرة كيميائياً من شأنها أن تزيل العقل جزئياً أو كلياً، وتناولها يؤدي الى الإدمان، بما ينتج عنه تسمم في الجهاز العصبي، فتضر الفرد والمجتمع، ويحظر تداولها أو زراعتها، أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية. التعريف الاجتماعي: وهي كل مادة طبيعية أو صناعية أو كيميائية تعمل خواصها لتكون ظاهرة الاحتمال والتعود والإدمان وتؤدي لحالة من الهدوء والنوم والاسترخاء أو النشاط والانتباه والهلوسة، ويؤدي الامتناع عنها ظهور أعراض مرضية نفسية وجسمية خطيرة على الفرد والمجتمع. كما تعرف أيضاً بأنها تلك المواد التي تؤدي بمتعاطيها ومتداوليها الى السلوك الجانح وهي أيضاً حسب المتخصصين الاجتماعيين تلك المواد المذهبة للعقل فيأتي مستعملها سلوكاً منحرفاً.⁽²³⁾

(23) د خالد حنتوش ساجت، المخدرات في العراق ملاحظات ميدانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017، ص 56

المفهوم القانوني: هي مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وترهق الجهاز العصبي ويحضر تداولها أو زراعتها أو صنعها إلا لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل الا بواسطة من يرخص له بذلك. وقد ورد في المادة 1 / أولاً من قانون المخدرات والمواد المخدرة الرقم 50 لسنة 2017 (بأنها كل مادة طبيعية أو تركيبية

من المواد المدرجة في الجداول (الأول والثاني والثالث والرابع) الملحقة بالقانون وهي قوائم المواد المخدرة التي اعتمدها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وتعديلاتها⁽²⁴⁾

كما فسر مفهوم المخدر من الناحية القانونية بأنه (مجموعة المواد التي تسبب الإدمان على تناولها من قبل المتعاطي وتؤدي إلى صدور أفعال وتصرفات تؤذي النفس البشرية سواء على مستوى المتعاطي والمدمن أو انعكاس تلك السلوكيات الضارة على الآخرين بحيث تؤدي إلى أضرار بالمجتمع أو بالأفراد وهي مواد محضور تصنيعها وزراعتها وتركيبها صيدلانياً بدون تراخيص قانونية)⁽²⁵⁾

أما المخدر من الناحية النفسية فيقصد به أية مادة تؤدي إلى الاعتماد العضوي أو النفسي والتي تساعد المتعاطي على تنمية الاستعداد لديه للإصابة بالاضطرابات والأمراض النفسية والعقلية والمواد المخدرة بأنها كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على جواهر منبهة أو مسكنة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها مما يضر بالفرد والمجتمع جسماً ونفسياً واجتماعياً.⁽²⁶⁾

(24) قانون المخدرات والمواد المخدرة الرقم 50 لسنة 2017 المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 446 يوم 8 مارس 2017، ص 1

(25) عدي عبد شاوي ، المخدرات والمخدرات الرقمية وتأثيرها على الأمن الوطني ، منشورات هيئة الحشد الشعبي ، ص 12

(26) د محمد ماسيا ، مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجيا وقاية وعلاج) دار الجيل ، بيروت، ط1، 1997، ص 34

المفهوم الطبي: المخدرات تعني تلك المواد الطبيعية والمحضرة الكفيلة بإحداث تغيير في النشاط الذهني ذات التأثير السيكولوجي والفيزيولوجي، وهي صنفين: المخدرات المباحة وهي عموماً الأدوية المتوفرة لدى الصيدليات لأغراض طبية، والمخدرات المحظورة وهي اما نبات طبيعى كالحشيش أو القنب الهندي،

المخدرات المباحة وهي عموماً الأدوية المتوفرة لدى الصيدليات لأغراض طبية، والمخدرات المحظورة وهي اما نبات طبيعى كالحشيش أو القنب الهندي، أو محضرة كالكيف المعالج

أو محضرة كالكيف المعالج، وهي تستعمل للإدمان قصد التغيير في النشاط الطبيعي للذهن. هي كل مادة سواء كانت نباتية أو كيميائية أو مركبة ذات خواص معينة تؤثر على متعاطيها وتجعله مدمناً لا ارادياً عليها باستثناء تعاطيها لأغراض العلاج من بعض الأمراض وحسب الاشراف الطبي وتشكل ضرراً على المتعاطي سواء كان نفسياً أو

صحياً أو اجتماعياً وبالتالي فإن المخدر هو أية مادة كيميائية تعمل عند تناولها وبكميات قليلة على إحداث واحد أو أكثر من التغيرات التالية:

- التأثير على حالة الشخص الفسيولوجية، بما في ذلك مستوى النشاط، الوعي، التوازن.
- التأثير على الأحاسيس الواردة للمخ.
- التأثير على مستوى الإدراك والقدرة على تحليل المثيرات الواردة أو تغييرها.
- تغيير حالة الشخص المزاجية.

كما يعرف المخدر بأنه: مادة طبيعية أو مصنعة تفعل في جسم الإنسان وتؤثر عليه فتغير إحساساته، وتصرفاته وبعض وظائفه وينتج عن تكرار استعمال هذه المادة نتائج خطيرة على الصحة الجسدية والعقلية وتأثير مؤذ على البيئة والمجتمع. و تدور مادة خدر في

اللغة حول معاني الضعف والفتور والكسل ، وكلمة مخدر ترجمة لكلمة Narcotic التي تعني يخدر أو يجعل مخدراً وعرفت المخدرات بانها (أية مادة كيميائية تؤثر في حياة الخلايا الأساسية للإنسان وتسبب النعاس والنوم وغياب الوعي المصحوب

**المخدر بأنه مادة تسبب في
الإنسان فقدان الوعي بدرجات
متفاوتة وقد ينتهي إلى غيبوبة
تعقبها الوفاة**

بتسكين الألم) ويعرف المخدر بأنه مادة تسبب في الإنسان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة وقد ينتهي إلى غيبوبة تعقبها الوفاة، ومع أن المخدرات تستعمل في الطب لإزالة الآلام كالمسكنات او لإحداث النوم كالمنومات، ومع أن جميع المواد المستعملة للبنج يجوز عدها من المخدرات، فإن المفهوم نفسه قد خصص الآن للدلالة على مواد معينة تثبط الجهاز العصبي تثبطاً عاماً⁽²⁷⁾.

التعاطي

يشيع بين كثير من الكتاب العرب أن يستخدموا في هذا الصدد تعبير « سوء استعمال المخدرات،» وهذه العبارة ترجمة حرفية للكلمة الانجليزية « abuse » ومع ذلك فاللغة العربية تغنيها

(27) د عادل صادق ، الاضرار الصحية لتعاطي المخدرات ، مجلة التربية الإسلامية ، القاهرة ، العدد 23 لسنة 2013 ، ص 67

عن ذلك. فقد ورد في « لسان العرب » لابن منظور أن التعاطي تناول ما لا يحق ولا يجوز تناوله، وبناء على ذلك نقول تناول فلان الدواء، ولكنه تعاطى المخدر . ويشار بالمصطلح إلى التناول المتكرر لمادة نفسية بحيث تؤدي آثارها إلى الإضرار بمتعاطيها، أو ينجم الضرر عن النتائج الاجتماعية أو الاقتصادية المترتبة على التعاطي ، ويقصد بتعاطي المخدرات ، استخدام العقاقير المخدرة والتي لا يسمح المجتمع بتعاطيها بقصد الحصول على تأثير جسدي أو نفسي أو عقلي.

المخدرات الرقمية

1. المخدرات الرقمية أو ما يُطلق عليه اسم "Digital Drugs"

أو "iDoser" هي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر سماعات بكل من الأذنين، بحيث يتم بث ترددات معينة في الأذن اليمنى على سبيل المثال وترددات أقل إلى الأذن اليسرى ويحاول الدماغ جاهداً أن يوحد الترددات في الأذن اليمنى واليسرى للحصول على مستوى واحد للصوتين، الأمر الذي يترك الدماغ في حالة غير مستقرة على مستوى الإشارات

المخدرات الرقمية أو ما يُطلق عليه اسم «Digital Drugs» أو «iDoser» هي عبارة عن مقاطع نغمات يتم سماعها عبر سماعات بكل من الأذنين

الكهربائية التي يرسلها ومن هنا يختار المروجون لمثل هذه المخدرات، نوع العقار الذي تريده. وعليه فإن المخدرات الرقمية عبارة عن ترددات صوتية مماثلة تقريباً (أي أن الترددات التي يتم الاستماع إليها في الأذن اليمنى تختلف عن الأذن اليسرى بعدد قليل من موجات التردد- الهيرتز)، يتم الاستماع إليها من سماعات الأذن أو مكبرات الصوت. ويقوم الدماغ بدمج الأشارتين، مما ينتج عنه الاحساس بصوت ثالث يدعى bin-aural beat، فمثلاً: يكون تردد امواج الصوت في الإذن اليسرى 100 هيرتز (hertz- هي وحدة قياس الترددات)، والأذن اليمنى 107 هيرتز، فيقوم الدماغ بإنتاج موجة تردد اخر ذات 7 هيرتز. ويتم احداث تغييرات في نشاط الموجات الدماغية. ويجب أن

يكون الفرق في الترددات بين الأذنين أقل من 30 هيرتز، وذلك للحصول على أفضل نتيجة، وإلا سيتم سماع النغمتين على حدة دون إدراك الدماغ لأي منهما، والتأثير عليه.⁽²⁸⁾

2. تعرف المخدرات الرقمية بأنها عبارة عن سلسلة من الملفات الصوتية يتم الاستماع لها على نحو معين من خلال الاعتماد على سماعات الأذن وتؤدي الى احداث أثار الهلوسة أو تعديل الحالات المزاجية والعاطفية والبيولوجية لدى من يستمع لها، وتعديل قدرات الفرد على التركيز والتأمل والانتباه وتعتمد هذه الملفات الصوتية على تزامن بين الصوت وموجات دماغية معينة وتكون النتائج النهائية بعد سماع هذه الملفات دخول الفرد في حالة تشابه مع الحالات التي يحدثها تعاطي المخدرات التقليدية.⁽²⁹⁾

(29) المصدر نفسه ، ص 201

المُروّج

يخلو القانون العراقي الحالي والقوانين السابقة من تعريف واضح ومحدد لمفهوم المُروّج وهذا الأمر يُعد من نقاط ضعف القانون حيث أن الكثير من الاشخاص في الوقت الحاضر يروج للمخدرات كمهنة غير مشروعة دون إن يكون هو ذاته حاملها أو متعاطيها بل يستغل وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات الاتصال الحديثة للترويج لها ومن هنا يمكن إن نصل الى

المروج وهو (شخص يقوم بالترويج العلني أو السري للمخدرات سواء من وسائل التواصل الاجتماعي أو اية وسيلة أخرى)

تعريف اجرائي للمروج وهو(شخص يقوم بالترويج العلني أو السري للمخدرات سواء من وسائل التواصل الاجتماعي أو اية وسيلة أخرى دون أن يكون هو طرف في حملها أو خزنها أو تعاطيها وبيتغي من ذلك العمل بالدرجة الأساس الربح المادي وبطريقة غير مشروعة).

مكافحة المخدرات

بقدر تعلق الأمر بمكافحة المخدرات فإن المديرية العامة لمكافحة المخدرات التابعة لوزارة الداخلية والتي خولت قانوناً بمتابعة هذه الظاهرة والحد منها لم تحدد مفهوماً محدداً لمكافحة

المخدرات بل ذهبت باتجاه تحديد مهام عامة عليها القيام بها ، في حين حدد القانون رقم 05 لسنة 7102 في المادة السادسة ماهية هذه المديرية حيث نصت المادة السادسة منه على ما يلي:⁽³⁰⁾

أولاً . تؤسس في وزارة الداخلية مديرية تسمى (المديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية) يرأسها ضابط من ذوي الخبرة والاختصاص تتولى ما يلي :

أ. مكافحة الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيها .

(30) المادة السادسة من قانون مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية الرقم 50 لسنة 2017

ب. ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بشكل مخالف لأحكام هذا القانون

ج. التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ونظيراته في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والإقليمية المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية مع المنظمة الدولية للجناية (الانتربول) فيما يخص ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وفق السياقات والضوابط القانونية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية)

يفترض وعلى ضوء ما جاء في المادة السادسة من القانون أن تقوم المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية بمجموعة من المهام أبرزها:⁽³¹⁾

(31) الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

- وضع الخطط لضبط مهربي ومروجي ومستعملي المخدرات، والإلمام بطرائق الاتجار ومتابعة ذلك بشتى الطرق.
- رسم الخطط والإشراف على الإجراءات النظامية الخاصة بأساليب المكافحة.
- إجراء كافة الدراسات التي من شأنها تطوير العمل الميداني والإداري بشكل عام في مجال المكافحة وإعداد البيانات والإحصائيات وتحليلها وتقييم أعمال المكافحة دورياً.
- متابعة إدارات وشعب وأقسام ووحدات المكافحة في عموم

- البلاد وإعطائهم التوجيهات اللازمة في مجال مكافحة.
- التنسيق مع إدارات مكافحة المخدرات بالدول المجاورة وتحديد أساليب التعاون معهم في مجالات مكافحة.
- التنسيق مع الجهات الحكومية بالداخل والتعريف بأضرار المخدرات بإعداد خطط التوعية ووسائل الإعلام المختلفة
- رفع مستوى أداء العاملين من خلال برامج تدريبية داخل العراق وخارجه.
- إحباط عمليات التهريب وتعقب عصاباتنا داخلياً وخارجياً والرقابة على التجارة المشروعة للمواد الخطرة (الدوائية وللأغراض العلمية) بالتعاون مع وزارة الصحة ومنع تسرب أي منها إلى سوق الاتجار غير المشروع والتركيز على المنافذ الحدودية (البرية والبحرية والجوية).
- الاستعانة بمصادر من ذوي الأمانة والكفاءة للكشف عن أساليب التهريب بالمنافذ، والقيام بحملات مركزة على الطرق السريعة والأماكن المشبوهة.
- مكافحة التعاطي والعمل على ضبط مستعملي المخدرات بأنواعها المختلفة والاشتراك مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات المشكلة بموجب المادة الثالثة من القانون في وضع ومتابعة وتنفيذ برنامج علمي مدروس ومكثف (تربوياً ودينياً واجتماعياً وثقافياً وصحياً وامنياً) لتوعية الجمهور بأضرار المخدرات.
- القيام بالحملات الإعلامية للتوعية بأخطار المواد المخدرة عن طريق عقد الندوات وإقامة المحاضرات وتوزيع النشرات والملصقات وكتب التوعية وإقامة المعارض في المدارس والنوادي الرياضية في بغداد والمحافظات .
- المساعدة في علاج المدمنين من السجناء لدى دائرة الإصلاح والتنسيق لغرض عرضهم على المستشفيات المتخصصة في معالجة الإدمان بغية إعادة تأهيلهم بما يضمن عودتهم كمواطنين

صالحين.

- التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في متابعة ورعاية المتشافين من الإدمان والإشراف على برنامج الدعم الذاتي.
- التعاون مع الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات في إصدار الدوريات الإلكترونية أو المطبوعة وبشكل دوري والتي تستهدف الوقاية والعلاج من المخدرات.

المبحث الثاني

مسببات ودوافع انتشار الظاهرة وتأثيراتها على الأعباء المختلفة هنالك الكثير مما يمكن أن يندرج ضمن المسببات والدوافع التي أدت بشكل أو بآخر الى تصاعد هذه الظاهرة التي لا تقل خطورة بأي حال من الأحوال عن الإرهاب وتداعياتها ورغم أن المخدرات وتعاطيها لم تكن يوماً بعيدة عن المجتمع العراقي الا أن محدودية انتشارها والمعالجات الأمنية والقانونية الحاسمة وما للأعراف والتقاليد المجتمعية من أثار بالغة على الحد منها جعلها ليست بالخطورة التي هي عليها في الوقت الحاضر، في حين نجد أن هذه الظاهرة قد بدأت بالتصاعد بشكل غير مسبوق مما جعلها تأتي بالدرجة الثانية بعد الإرهاب من حيث انشغال الأجهزة الأمنية بمعالجتها، فضلاً عن انها أدت الى شروخ كبيرة في المجتمع العراقي وباتت الأسرة التي يتعاطى أحد أفرادها المخدرات مهددة بضيق كيانها نتيجة ما يحصل من جرائم من قبل أولئك المتعاطين مما يدفع العائلة لخسارة كل ما تملك من اجل تخليصه مما هو فيه أو من تبعات جرائمه عشائرياً أو اجتماعياً .

الأسباب والدوافع لانتشار المخدرات والإدمان عليها في العراق يمكن تحديد النظريات المفسرة لظاهرة الإدمان على المخدرات وتعاطيها بثلاث نظريات كل منها يمكن إن يفسر على انها النظرية الأكثر انطباقاً وفقاً لرأي واضعيها وهذه النظريات هي: (32)

(32) د. فتحة الجميلي ؛ الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، مدار وائل للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، ط1، 2001 ، ص205

النظرية البيولوجية

وهي نظرية ذات منحى طبي وتشريحي استندت في تحليلها إلى

السلوك الإجرامي والجناح بناءً على وجود خلل وراثي أو عيب عضوي، أو نقص عقلي في الشخص المجرم أو الحدث الجناح، وسميت هذه النظرية بمدرسة الأجرام البيولوجية .

النظرية السيكلوجية

هي نظرية يروج لها علماء النفس فأصحابها استندوا في تحليل السلوك الإجرامي والجناح إلى تتبع سمات الشخصية المنحرفة ذات السلوك العدائي وغير الاجتماعي، وأكدت هذه النظرية على أهمية التربية الأسرية وحللت السلوك المنحرف وأسندته إلى الأخطاء الأسرية في تربية الشخص وتنشئته في السنوات الأولى من حياته.

النظرية الاجتماعية

نظرية ذات منحنى اجتماعي حيث انها حللت السلوك الإجرامي والجناح بناءً على الضغط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وقسوة الظروف المحيطة بالشخص التي تكون نتائجه سلوكاً إجرامياً وجانحاً⁽³³⁾.

(33) المصدر نفسه ، ص 205.

بعد إنّ تبين لنا النظريات التي يستند إليها العلماء في تفسير أسباب تصاعد هذه الظاهرة لابد من تحديد الدوافع والأسباب التي أدت الى تصاعدها في العراق والتي يمكن اجمالها بما يأتي :

الأسباب النفسية

3. فرضت التطورات التقنية والتطور الحاصل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً الكثير من المستجدات التي حملت معها رياح التغيير

في السلوك العام للفرد والمجتمع وبمقدار ما حملت تلك المتغيرات من جوانب إيجابية الا انها وفي ذات الوقت حملت العديد من الجوانب السلبية التي تركت اثار كبيرة على طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة وعلى

لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في احداث متغيرات حادة اثرت بشكل أو بآخر على السلوك العام للفرد والمجتمع

السلوك الفردي وسلوك الجماعة تجاه الفرد وسلوك الفرد تجاه الجماعة في ذات الوقت لعب العامل الاقتصادي دوراً هاماً في احداث متغيرات حادة اثرت بشكل أو بآخر على السلوك العام

للفرد والمجتمع، حيث ازدادت الهوة السحيقة بين النقيضين، الفقر المدقع لجماهير غفيرة والغنى الفاحش لطبقة معينة لاسيما وإن المتغيرات الحادة التي أحدثها الاحتلال الأمريكي ومن ثم تصاعد الإرهاب أدت الى خلق بون شاسع بين طبقات المجتمع العراقي، كما أن ضعف و اضمحلال الوازع الديني والأخلاقي قد أدى إلى أن تستشري ظواهر خطيرة في المجتمع العراقي لم تكن يوما بذات التأثير والانتشار، وبالعودة الى الأسباب النفسية فإنها تمثل تلك الأسباب أو الدوافع الداخلية التي تعتمل في نفس الفرد فتجعله يبحث عن وسيلة ليعالج فيها شعوره بالغربة عن ما حوله أو تصوره إن هنالك طرائق ووسائل تجعله أكثر سعادة أو اقل تعاسة ومنها تعاطي المخدرات، سواء أكان هذا التعاطي بصورة منتظمة أم في مدد بحسب المناسبات والظروف⁽³⁴⁾.

(34) د. آمال عبد الرحيم عثمان؛
ظاهرة استعمال المخدرات
، جامعة القاهرة ، 1974، ص2.

4. أن أول ما يلفت النظر في موضوع العوامل النفسية الإسهام في تصاعد التعاطي عن طريق امرين متناقضين أولهما يمكن ان يدرج ضمن الجوانب الإيجابية وهي التجريب ومعرفة التأثير والامتناع والجانب الآخر هو السلبي حيث يجد المتعاطي انه قد وجد ما كان يصبو اليه من تعاطيه للمخدرات، أما مصطلح (السلبية) فالمقصود به شعور المتعاطي بأنه بدأ مسيرته في طريق التعاطي تحت ضغط الغير من المحيطين به أياً كانت طبيعة هذا الضغط بالترغيب أو التهريب والتهديد، في هذا الصدد تواجهنا حقيقة واضحة، هي أن غالبية المتعاطين بدأوا مسيرتهم بداية سلبية، أي تحت ضغوط من الآخرين المحيطين بهم. ويمكن اجمال لأسباب النفسية للتعاطي والإدمان في المجتمع العراقي بما يلي :

- 1- محاولة مبنية على أفكار غير واقعية لنسيان الهموم وجلب السرور.
- 2- دافع الاستمتاع الجنسي وأخرى بدوافع نفسية خاصة بالمتعاطي، وللغريزة الجنسية دور مؤثر في السلوك الإنساني وتوجهه، ولقد دلت الكثير من الدراسات أن الكثير من المنحرفين عن الطريق

السوي يسلكون في حياتهم طرائق مختلفة لتحقيق ما تشتهيهم أنفسهم وإشباع غرائزهم.

3- لما كانت المخدرات بأنواعها تؤثر في المراكز العقلية الحساسة وتسبب حالة الارتياح ، فإنها أيضاً تقف وراء الاعتقاد الخاطيء لدى الطبقات الفقيرة بأن تناولها يؤدي إلى زيادة النشاط الجنسي والاستمتاع به مدة أطول، وهكذا يكون هذا الاعتقاد وغير الصحيح سبباً في دفع شريحة من المجتمع إلى تناول نوع أو أنواع من المخدرات⁽³⁵⁾.

(35) حسن فتح الباب ، سمير عبادة؛ المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967، ص 3-4.

4- مبرر تعاطي المخدر للتخلص من الأرق الذي يصيب الفرد لتعرضه إلى إحباطات مختلفة في حياته اليومية) .

5- الفشل أو الإحباط الناجم عن تكرار الفشل في العمل ومحاولة نسيانه .

6- تأنيب الضمير الناجم عن فعل أدى الى الاضرار بالآخرين وبقاء هاجس الشعور بالذنب يطارد

7- الفشل في الحياة الزوجية أو اكتشاف أمور بعد الزواج تجعله غير قادر على تغييرها مما يؤدي به الى محاولة نسيان الواقع .

8- فضلاً عن ذلك فإن الحياة في العصر الحديث قد تعقدت وهي سائرة نحو الكثير من التعقيد، فالتقدم العلمي، ودخول الآلة بكل ثقلها في حياة الناس، وأشكال الصراع الطبقي كلها ظواهر خلّفت وراءها ومازالت تُخلف الكثير من المآسي للمجتمعات البشرية الحديثة، أصبح معها الإنسان مضطراً إلى مواجهة العصر بمتطلبات مادية عديدة وحاجات متنوعة وقد يستطيع هذا الفرد أو ذاك من أن يؤدي جزءاً من تلك الحاجات إلا إنه سيواجه بالخبية في تأمين حاجات أخرى متزايدة والنتيجة الحتمية لهذا هي أن يضطر هذا الإنسان إلى الشعور بالإحباط والقلق المستمر مما يدفع البعض الى الاعتقاد بأن الخلاص من هذه الضغوط هو بالهروب منها بأي وسيلة كانت ومنها تعاطي المخدرات.

لا يمكن انكار ما لبعض الدوافع النفسية الخاصة من أثر في

الدفع للتعاطي فالرغبة في قتل الفراغ ودفع الملل الناشئ عن الشعور بالوحدة والعزلة دوافع تسبب تجاه بعض الناس إلى الانغماس في عالم المخدرات، وتؤكد الكثير من الدراسات أن من بين الأسباب الرئيسة التي تدفع إلى المخدرات، الفشل والضجر، وأن الفشل بين الصغار أخذ يتزايد يوماً بعد يوم في كثير من بلدان العالم، مما يؤدي إلى شعورهم بالنقص والضعف ويؤدي هذا الشعور بالحاجة الماسة إلى ما ينسيهم ما هم عليه، فيلجؤون إلى هذه السموم الخطرة، مما يؤدي إلى سوء أخلاقهم واحتقارهم لهذه الحياة وكل ما يحيط بهم لانهم لا يرون إلا السأم والضجر. هكذا بسبب هذه الاعتقادات الخاطئة ذات البعد النفسي يتعاطى شريحة واسعة من المجتمع أنواع المخدرات، ومن الملاحظ أن المخدرات ولخاصيتها المخدرة اقترنت كثيراً بارتكاب الجرائم الجنسية بسبب إضعافها الرادع الأخلاقي لدى متعاطيها، فيقبلون على ارتكاب جرائم هتك عرض الإناث أو المثلية، إذ كان شائعاً منذ القدم استعمال المخدر لتسهيل ارتكاب الجرائم الجنسية، وذلك بأن يذاب الحشيش في مشروب ساخن ويقدم إلى المجني عليه دون أن يعلم بكنه المادة المخدرة فيتناوله فيؤدي إلى تخديره ومن ثم يرتكب معه الأعمال المخلة بالحياة⁽³⁶⁾. هذا ما يفسر سبب انتشار تعاطي ورواج المخدرات في الطبقة المنحطة خلقياً في المجتمع لاسيما بين الفئات التي تمارس ترويج الدعارة والأماكن والمحلات التي يسود فيها الفساد، إذ يستغل الكثير من الأبرياء من النساء والمثليين من الذكور من قبل الذين يمتنون ترويج الموبقات وافساد المجتمع أخلاقياً بإعطائهم مواد مخدرة من حشيش وأفيون للتأثير فيهم نفسياً حتى إذا ما أدمنوا قطعوا عنهم المادة المخدرة حينذاك لا يتمكن المدمنون من الخلاص إلا بالخضوع لمشية مزوديه من المخدرات، وهكذا تؤدي إلى ممارسة الرذيلة لأجل تأمين المخدر⁽³⁷⁾.

(36) حسن فتح الباب ، سمير عبادة ؛ المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية ، مصدر سابق، ص59.

(37) د. صباح كرم؛ جرائم المخدرات ، شركة مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ط1 ، 1984 ، ص41.

العوامل المساعدة على انتشار ظاهرة التعاطي والإدمان على المخدرات

الاسباب الاجتماعية .

لا يمكن انكار ما للعوامل الاجتماعية والبيئية من تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على تفشي واستشراء هذه الظاهرة ولذلك اذا لم تؤخذ تلك العوامل في الاعتبار لا يمكن أن نحصل على تفسير سببي كامل لمسألة التعاطي، إذ أن المجتمع بوصفه موطناً كبيراً هو الذي يحدد كلاً من العرض والطلب للمخدر، وهو الذي يقر معايير السلوك ذات الأهمية لفهم الاتجاهات ونماذج السلوك وبالتالي تحديد التبعات الاجتماعية لاستخدام المخدرات والإدمان عليها ومن هنا نجدد أن هنالك العديد من العوامل أو المسببات الاجتماعية التي تخلق البيئة المناسبة لتساعد ظاهرة تعاطي المخدرات ومنها:

إن أغلب الباحثين أكدوا على العلاقات التربوية داخل الأسرة لأنها تعد من أهم الأسباب في انحراف الحدث

اولاً. المشكلات الأسرية وأساليب التنشئة الخاطئة . إن أغلب الباحثين أكدوا على العلاقات التربوية داخل الأسرة لأنها تعد من أهم الأسباب في انحراف الحدث وبالتالي فانه سيكون مهيباً لدخول بوابة المخدرات التي يسهل الولوج اليها ويصعب الخروج منها .

ثانياً. جماعة التأثير بالسلوك (الاقتران) . تعد جماعة التأثير السلوكي اجتماعياً أو ما يطلق عليهم الاقران من الجماعات المرجعية التي تترك بصمات واضحة المعالم على سلوك الفرد سواء أكان كبيراً أم صغيراً فهي خير مرآة عاكسة لأخلاقه وفي مدى التزامه بالفضائل الكريمة والعادات الحميدة، والقيم النبيلة أو انحرافه باتجاه سلبي يؤدي به الى متهاتات الضياع التي تشكل المخدرات أحد أهم تلك المتهاتات .

ثالثاً. المدرسة والجامعة . يعد التعليم من أهم العوامل التي تكون البيئة الثقافية للمجتمع وقد حاول الباحثون فحص العلاقة بين التعليم والإجرام في المجتمع وبقدر تعلق الأمر بالمتغيرات

الحادة التي حصلت بالمجتمع بعد التغيير فأن المدرسة والجامعة لم تعد كما كانت عليه سابقاً فهي غير قادرة على ضبط إيقاع السلوك العام للطلبة، ولهذا الأمر أسبابه الكثيرة، ومن هنا فأن المدرسة أو الجامعة سلاح ذو حدين اما أن يكون مانعاً ومرشداً لمنع تفشي هذه الظاهرة بين الكثير من الطلبة أو انها تكون بيئة مشجعة بسبب انعدام الضوابط التي تمنح القيادات التعليمية من الحد من هذه الظاهرة .

خامساً. ضعف الوازع الديني .اثرت الكثير من المفاهيم الدخيلة التي جاءت بعد التغيير وتفشيت في المجتمع العراقي ومنها الملاحدة واللابوبية والعدمية فضلاً عن الاساءات الناجمة عن صعود طبقة من رجال الدين هم انفسهم يعانون من ضعف الوازع الديني في سلوكهم اليومي مع الآخرين وهذين الأمرين قد ولدا لدى طبقة ليست بالقليلة حال من الرفض لكل القيم والمحددات الدينية ومنها تعاطي المسكرات والمخدرات رغم إن الوازع الديني له أبلغ الأثر في تهذيب النفوس وإصلاحها وتنقيتها من أدران الرذيلة وحض الأفراد على فعل الخير ومساندة الآخرين .

سادساً . ضعف الأمن الاجتماعي . إن مجتمعنا العراقي الذي عانى من حروب وويلات وحصار اقتصادي شامل فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق سنة 2003 ، والحروب الاجتماعية التي عانى منها المجتمع وما زال كل هذه الظروف ادت دوراً كبيراً في زعزعة استقرار المجتمع فخطورة الحرب لا تكمن في الخسائر المادية التي تلحقها أو في خسائر الأرواح فحسب بل هناك مسألة مهمة وهي فقدان الأمن الاجتماعي وإن أمن الفرد أساس توازنه النفسي، والأمن الجماعي طريق كل تطور وتقدم وعلى ذلك فالشعور بالأمن الجسدي والنفسي مبدأ ضروري يجب مراعاته لتحقيق الصحة النفسية .

سابعاً . وسائل الإعلام

أ. إن من الآليات الاجتماعية المهمة والتي حظيت باهتمام الدارسين في هذا الصدد هي أدوات الإعلام ، وقد ثبت بشكل علمي إنّ وسائط التواصل الاجتماعي تُعد من أهم الوسائل المساعدة للترويج للمخدرات كما انها في ذات الوقت يمكن أن تشكل أداة إعلامية مرنة للتعاطي مع الظاهرة وبيان مدى خطورتها .

ب. إن وسائل الإعلام تأتي بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة بوصفها مصدراً يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بأنواعها

جميعاً، وفي الوقت نفسه تبين وجود ارتباط إيجابي قوي بين درجة تعرض الشباب لهذه المعلومات واحتمالات تعاطيهم هذه المخدرات فعلى سبيل المثال، المراهقون يقلدون غالباً حركات وتصرفات أبطال الافلام (بطريقة حديثهم وملابسهم وسلوكهم) ويصبح هؤلاء الممثلون غالباً نموذجاً لهم في

إن وسائل الإعلام تأتي بعد مرتبة الأصدقاء مباشرة بوصفها مصدراً يستمد منه الشباب معلوماتهم عن المخدرات بأنواعها جميعاً

الحياة وعندما تقدم الشاشة عنصر العنف، فإن هذا العنف يتسلل إلى نفوسهم، ويحاولون تقليده ومحاكاته حتى يشعرون بانتمائهم إلى عالم القيم الاجتماعية والأخلاقية عن طريق المشاهدة التي تؤدي إلى الاستجابة التي تتلاءم مع مناهج المجتمع المتحضر، لذلك نجد الكثير ممن ادمنوا على تعاطي المخدرات هم من كانوا مقلدين لأولئك الابطال الذين تأثروا بهم عبر وسائط التواصل الاجتماعي⁽³⁸⁾.

ج. ثامناً . أوقات الفراغ (البيئة الترويحية)

أ. هي الأوقات التي يقضي الشخص أوقات فراغه، للترفيه والترويح عن النفس وكما تتقضي الحياة الاجتماعية بالترويح عن النفس بنشاطات ووسائل ممتعة مفيدة، فأن أوقات الفراغ إذا أُسيء استغلالها، تكون بيئة صالحة لاستنبات الجريمة كما هو الحال بالنسبة للذين يقضون أوقات فراغهم في أوكار الفساد، كالملاهي الموبوءة التي تجذب إليها ذوي الميول المنحرفة، وتبدو فيها صور صارخة في الاستهانة بالقيم الأخلاقية

(38) أحمد محمود زبادي وآخرون ؛ أثر وسائل الإعلام على الطفل ، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1989، ص35.

والمفاهيم الاجتماعية، إذ قد يبلغ ما ينفقه ثري عاطل على مبادله في لحظات أكثر من أجر عامل ماهر لبضع سنوات، وفيها تنعقد حلقات الشر والرذيلة والفساد، إذ تطغى نشوة عارمة تدير الرؤوس وتعبث بالعقول، فينعدم الإدراك وتتهاوى الإرادة، ومن ثم يرتكب مختلف الجرائم والموبقات⁽³⁹⁾

(39) د. أكرم نشأت إبراهيم ؛ الآثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربية بيت الحمة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بغداد ، 2000 ، ص22.

ب. لا يخفى على أحد بأن الشباب في المجتمع العراقي يعاني من قلة أماكن الترويح وقضاء أوقات الفراغ وأن عدداً غير قليل من الشباب لا يمارس أنشطة الفراغ الإيجابية كالمطالعة والانتساب إلى النوادي والجمعيات الرياضية والفنية بل يمارسون أنشطة الفراغ السلبية كالتسكع في الشوارع والأزقة ومضايقة الجيران، وفي بعض الأحيان يمارس الشباب لعب القمار وتعاطي المخدرات والمسكرات والتدخين وسماع الموسيقى الصاخبة ومثل هذه الأمور حتماً تؤدي إلى الانحراف الشامل في الحياة

الدراسية والاجتماعية ومما يزيد من أهمية وقت الفراغ في تعاطي المخدرات ما أشارت إليه العديد من الدراسات من أن كثيراً من المشكلات السلوكية ترتبط بوقت الفراغ، وأن عدم توافر فرص الاستثمار المناسب لهذا الفراغ في أنشطة بناءة وهادفة يؤدي إلى ميل الشباب إلى الفعل المخالف لنظام

وأن عدم توافر فرص الاستثمار المناسب لهذا الفراغ في أنشطة بناءة وهادفة يؤدي إلى ميل الشباب إلى الفعل المخالف لنظام المجتمع

المجتمع، وهذا ما اثبتته العديد من الدراسات من ان غالبية الافعال الانحرافية والإجرامية يرتكبها الشخص في اثناء وقت فراغه كارتكابه بعض الجرائم ذات المساس بالمجتمع والسطو وتعاطي المخدرات⁽⁴⁰⁾.

أ. الأسباب الاقتصادية. على الرغم من انتشار المخدرات بين الطبقات المختلفة، فقيرة كانت أم غنية فأن للظروف الاقتصادية الصعبة أثراً لا يمكن تغافله في دفع بعض الناس إلى تعاطي المخدرات، فمع أن الجوع هو الشبح الذي يخيم دائماً على المجتمعات ألعريقة في الإدمان، فان من خصائص بعض المواد

(40) أفرح جاسم محمد العزاوي؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير لك، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، 2001 ، ص66.

المخدرة، أنها تفقد المدمن القدرة على التفكير ومحاولة إيجاد مخرجاً لما هو عليه من تدني في المستوى المعاشي، ومن ناحية أخرى فإن المعيشة غير المستقرة وظروف العمل القاسية تساعد أيضاً على انتشار المخدرات ومن الممكن الإشارة إلى أهم الأسباب الاقتصادية والتي قد تؤدي إلى تعاطي المخدرات ليس على مستوى الكبار فقط بل تشمل جميع فئات المجتمع ومنها فئة الأحداث:

أولاً. انخفاض مستوى المعيشة

أن المجتمع العراقي قد عانى وما زال يعاني من الأزمات والحروب والأثار المترتبة على الحصار الاقتصادي ومن ثم تصاعد وتيرة الإرهاب و الاقتراب من حافات الحرب الاهلية الطائفية وبعدها تمدد داعش وما نجم عنه من تدمير وتهجير كما ذكر انفا، والتي أدت إلى ضيق موارد العيش، وتدني المستوى المعيشي، وعدم إشباع الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع، على الرغم من الزيادة التصاعدية التي طرأت على الدخل بعد التغيير، ألا أن هذه الزيادة يقابلها وبسرعة مذهلة ارتفاع كبير في أسعار السوق فضلاً عن ازدياد الاحتياجات الكمالية والترفيهية التي كانت قد حرمت منها مختلف طبقات الشعب ابان النظام الصدامي ومن جهة أخرى فإن انخفاض مستوى المعيشة الذي يعبر عن عدم إشباع جانب كبير من الحاجات الأساسية للإنسان، يعد مظهراً من مظاهر ألتضخم الاقتصادي إذ يترتب عليه أن يعيش قطاع عريض من أفراد المجتمع الذي يصاب بهذا الوباء (ألتضخم) في مستوى معيشي يقترب من حد العدم أو ما يطلق عليه (دون حد الفقر المطلق)، وهذه الفكرة (الفقر المطلق) يمكن التعبير عنها بذلك المستوى من المعيشة الذي لا يسمح بإشباع كل الحاجات الأساسية والضرورية لحياة الإنسان⁽⁴¹⁾

ثانياً. العمل والبطالة

(1) العمل والبطالة على طرفي نقيض، فالعمل يقوي من إرادة البناء ويدفع باتجاه خلق حالة من الاستقرار الاجتماعي وحينها سيكون

(41) خالد حنتوش المحمداوي؛
الاتجاهات المستقبلية للطلاب
نحو الهجرة خارج العراق، رسالة
ماجستير، قسم الاجتماع، كلية
الآداب، جامعة بغداد، 1996،
ص53.

الأمن الوطني أكثر تماسكا وقدرة على مواجهة التحديات والاضطراب، البطالة تشبث من أهميته، والعمل عصب التنمية والإنتاج، وهو بدوره السبيل إلى التقدم والرخاء، فإذا كانت البطالة ظاهرة لها مقدماتها الاقتصادية وهي تعيق عملية التنمية وتؤدي إلى مشكلات اجتماعية أخرى متعددة فإن انتشار المخدرات يستهدف التهام حصاد العملية الإنتاجية وسوء استعمالها يؤدي إلى إضعاف القدرة على الأداء والتقليل من دقته، ووصول العامل المتعاطي إلى حالة من الإحساس بالضيق والشعور باللامبالاة والاغتراب عن مواقع الإنتاج،

**العمل والبطالة على طرفي
نقيض، فالعمل يقوي من
إرادة البناء ويدفع باتجاه خلق
حالة من الاستقرار الاجتماعي
وحينها سيكون الأمن الوطني
أكثر تماسكا وقدرة على
مواجهة التحديات والاضطراب**

فقد أوضحت دراسات عدة أن تعاطي المخدرات يقلل من التركيز الدائم ويضعف الذاكرة، ويُعرض المهارات المهنية والحرفية الفردية للضياع، فالمخدر يفسد الوظائف المعرفية كما أثبتت البحوث العلمية ذلك على مدى العقود الأربعة الماضية، ويزيد المخدر من زمن الاستجابة أو رد الفعل وانخفاض الدقة المهنية، والأفيون يقلب الأمزجة ولو بجرعات صغيرة، ويقلل من النشاط ويضعف من المهارات الآلية النفسية المرتبطة بقيادة السيارات وإذا كان الكوكائين ولو بجرعات صغيرة قد يحسن الأداء في الأعمال الصغيرة، وعلى الرغم مما قيل فإنه من الواضح أنَّ التورط في سوء استعمال المخدرات يخفض من الإتيان في العمل ويضعف من الدقة في الإداء كما أثبت ذلك نتائج البحوث التي أجراها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية المصري على مجموعة من العاملين في قطاعات عمل مختلفة⁽⁴²⁾.

(2) قد تشكل البطالة تربة خصبة لتنامي مشكلة سوء استعمال المخدرات لاسيما بين الشباب العاطلين ومما يساعد على ذلك تهميش مجتمع الكبار للشباب وجعلهم يتقبلون الوقوع في خيرات التعاطي أكثر احتمالا، غير أن كل هذا لا يعني أنَّ تعاطي المخدرات قاصر على المعوزين، إذ أن الكثيرين منهم يتجنبون مزالق التعاطي وماله علاقة بالإجرام، على الرغم من معاناتهم لمرارة الحاجة

(42) د. صلاح عبد المتعال ؛ الأبعاد الاجتماعية والنفسية والتربوية لتعاطي المخدرات ، مصدر سابق.

والحرمان، في حين لا يتورع الكثيرون من ذوي الدخول الضخمة عن ارتكاب أبشع الجرائم الواقعة على المال بدافع الجشع والطمع وارتكاب جرائم القتل والإيذاء والتهديد والاعتصاب وتعاطي المخدرات، بدافع العبث والاستهتار.

ب. الأسباب السياسية والأمنية

اولاً. استأثرت مشكلة تعاطي وترويج المخدرات في العراق بشكل غير مسبوق له بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م، فمن المعروف إن القوانين الرادعة التي سنتها الحكومات العراقية آنذاك كان لها أثر كبير في غياب هذه المشكلة، فقد تراوحت العقوبات المنصوصة في القانون ما بين السجن مدى الحياة والإعدام لمن يتاجر بها أو يزرعها ومن ثم قل تعاطيها أو انعدم، ولم تكن القوانين العراقية تتساهل في هذه المشكلة مطلقاً، هذا فضلاً عن عامل العادات والتقاليد والقيم الأخلاقية التي يزخر بها المجتمع العراقي قبل غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية للعراق سنة 2003 التي ساعدت وسهلت بصورة وأخرى من اتساع هذه المشكلة، ففي مرحلة السبعينات ومنتصف الثمانينات كان العراق من أنظف دول العالم في مجال تعاطي المخدرات والترويج لها وذلك حسب بيانات الأمم المتحدة ولجنة مكافحة المخدرات، إذ لم يرد اسم العراق كدولة تعاني من هذه الظاهرة المهلكة لذلك فان الاجتماعات التي كانت تعقد في هذا المجال، كان العراق متغيباً عن معظمها على وفق أنه ليس له صلة بالموضوع، وكان حضوره بصفة رقيب.

ثانياً. إن مشكلة انتشار تعاطي المخدرات في المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي تفاقمت بشكل كبير بحكم عدم احكام السيطرة على الحدود من قبل قوات الاحتلال الأمريكية التي كانت حينها تدير الملف الأمني في عموم العراق بضمنه ملف الحدود، لاسيما إذا ما علمنا أنّ العراق تحيط به دول منتجة

والأخرى مستهلكة فضلاً عن ما يحمله البعض من القادمين للعراق من الدول المجاورة بحجة أداء الزيارة للمراقد المقدسة من كميات كبيرة من المخدرات وترويجها بأنفسهم أو عن طريق تجار مروجين مما دفع باتجاه تصعيد ظاهرة التعاطي والإدمان، حيث امتدت على مساحة العراق بكل مكوناته، وإن اختلفت بين منطقة وأخرى، فبينما يتسع بين الطبقات الفقيرة تناول الحشيشة والهيروين، فإن تناول الحبوب والإدمان عليها يشيع في المناطق الأكثر ترفاً، لاسيما في بعض أحياء بغداد ومناطقها، فيما تبرز مشكلة أخرى امتداداً للظاهرة الأولى، تلك التي يعاني منها الصيادلة الذين يعانون من تعرض العشرات منهم إلى عمليات الاغتيال، بحيث دفع الخوف معظمهم إلى عدم القدرة على رفض طلب المدمنين خشية تهديدهم.

ثالثاً. البعض من الباحثين يجدون أنَّ القوات الأمريكية استندت إلى التجارب الاستعمارية الشائنة في غزوها العراق واحتلاله عن طريق لجوئها إلى سلاح المخدرات بطريقة (عصرية) و(علمية) و(اقتصادية) أرقى وأفضل وأكثر عقلانية مما جرى في حرب الأفيون الإنجليزية ضد الصين، حيث جند الأمريكان الكثير من العناصر التي عملت في بلدان موبوءة بالمخدرات مثل كولومبيا وتشيلي وفيجي والأكوادور وغيرها كعناصر أمن أو ضمن الشركات الأمنية وقد منح الكثير منهم ذات الحصانة التي تمنح للدبلوماسيين وفق ما أصدره بريمر من تعليمات بصدد تلك الشركات وهذا ما سهل على هؤلاء جلب وترويج وبيع المخدرات وبأسعار خيالية وجنوا منها أرباحاً طائلة بمباركة أمريكية مبطنة تدخل ضمن ما اطلق عليه أدوات الفوضى الخلاقة التي بشرت بها مستشارة الأمن القومي الأمريكية الأسبق كونداليزا، فضلاً عن أن الجيش الأمريكي هو ذاته يعاني من تفشي هذه الظاهرة في صفوفه وقد جرى استغلال حالة الانفلات الأمني وتوقف القضاء العراقي

عن أداء مهامه تجاه مثل هذه الجرائم لاسيما في السنوات الأولى للاحتلال حيث جرى تكريس هذه الظاهرة والتشجيع عليها، في ذات الوقت الذي اعتبر الترويج للمخدرات وبيعها وسيلة مهمة وحيوية لغرض تمويل العمليات السرية من قبل الجهات الاستخبارية الأمريكية هذا ما يتيح للمحتل التصرف بهذه الأموال كما يشاء، بما في ذلك تمويل خطط الاغتيالات والانقلابات من دون العودة للمطالبة بتمويل الدولة خشية الرفض، وعلى مدى العالم بأسره ومن دون الخضوع لرقابة حتى دولتها ومجتمعها⁽⁴³⁾. في ذات الوقت الذي وجدت القاعدة ومن بعدها داعش وباقي التنظيمات الإرهابية والمجاميع المسلحة في تجارة المخدرات ما يمكن أن يسهم والى حد كبير في تمويل عملياتها الإرهابية لذلك عملت هذه التنظيمات وطوال السنوات الماضية على إن تكون وسيلة نقل وترويج وبيع للمخدرات لا بل وصل الأمر إن تؤمن تلك التنظيمات الحماية لتجار المخدرات وتسهيل هروبهم وحتى محاولات اطلاق سراحهم من السجون سواء في فترة التحقيق أو بعد صدور الاحكام بحقهم.

ثالثاً. تعترف منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول) إن ما يضبط في العالم بضمنه (العراق) لا يشكل سوى 10٪ من الحجم الحقيقي لتداول المخدرات وقد أخذت العصابات الدولية تزداد قوة وتمويلاً وتنظيماً، وامتدت أنشطتها عبر الدول والقارات حتى أصبحت جرائم المخدرات، جرائم عابرة للحدود أو جرائم بلا وطن، كما تفرعت منها جرائم خطيرة مثل (غسل الأموال) و(الجريمة المنظمة) و(الاتجار بالأسلحة) و (الاتجار بالبشر) و(الفساد الإداري) وأصبحت تجارة المخدرات أحد أبرز مصادر تمويل النشاطات الإرهابية في العالم، كما ثبت جنائياً أنَّ المخدرات هي أبرز عوامل الدفع نحو اقتراف مختلف أنواع الجرائم ذات الطابع الدموي، فالمدمن لا يتورع عن ارتكاب

(43) زكريا شاهين؛ المخدرات وجه أمريكي آخر لحروب الإبادة : الأسلحة القذرة، شبكة المعرفة الدولية(الانترنت).
http://www.almoher.net

جرائم القتل أو السرقة في سبيل الحصول على مبتغاه وهذا يحصل نتيجة إيقاع الكثير من أطفال وشباب الشوارع بشباك المخدرات وإعطائهم لهم من دون ثمن حتى ما أدمنوا قطعوا عنهم المخدرات مما يجعل هؤلاء الأطفال والشباب يقدمون على مختلف الأفعال والسلوكيات المنحرفة في سبيل الحصول على المخدرات، وهذا جل ما تبتغيه العصابات الإرهابية الدولية في تجنيدهم لتنفيذ مخططاتها الإجرامية⁽⁴⁴⁾. وهنا تكمن الخطورة حيث إن هذه العناصر ستشكل لاحقاً الخطر الأساسي على الأمن الوطني كونهم في مرحلة من العمر لا يدركون خطورة ما يفعلون وإذا ما ادمنوا فانهم سيتحولون الى عناصر مفوضة لكل اركان ومقومات السلم الاجتماعي والأمن المجتمعي وبالتالي تقويض الأمن الوطني.

المبحث الثالث

الاثار الناجمة عن انتشار الظاهرة على الأمن الوطني

الأمن الوطني العراقي عانى كثيراً من تصاعد وانتشار ظواهر أدت بشكل أو بآخر الى تراجع خطير في القيم الاجتماعية واثرت سلباً على عموم حركة المجتمع لاسيما تلك التي جاءت بعد التغيير بفعل عوامل متعددة في مقدمتها ما افرزته الاحتلال من حصول حالات اختلال في البنى الاجتماعية والقيمية في المجتمع. وبقدر تعلق الأمر بالأمن الوطني فإن هذه الظواهر اثرت بشكل واسع النطاق على قدرات الجهات المسؤولة عن تحقيقه فهي في الوقت الذي كانت تحاول جاهدة تقليص مدى تأجير وخطورة الاعمال الإرهابية نجدها تحاول جاهدة من اجل أن لا تستشري الظواهر الاجتماعية الهدامة ومنها ظاهرة تفشي المخدرات والإدمان عليها، وهنا تحمل الأمن الوطني العراقي وزر القتال على جبهات مختلفة ففي الوقت الذي عليه إن يعالج الإرهاب كان لابد له إن يعيد رسم الخارطة الاجتماعية بما يضمن العودة الى الحالة الصحية التي كان العراق يتميز بها قبل حروب صدام والاحتلال الأمريكي كما انه وفي ذات الوقت مطالب

(44) د. أكرم عبد الرزاق المشهداني؛ المخدرات الإرهاب الأكبر، جريدة الاتجاه الآخر، العدد 278، بغداد 2006/7/1، ص26.

بأن يقاتل على الجبهة الداخلية التي مزقتها الظواهر الدخيلة وأكثرها خطورة هي انتشار ظاهرة المخدرات.

آثار تعاطي المخدرات

ظاهرة تعاطي المخدرات هي من الظواهر ذات السمة العالمية حيث لا يكاد يخلو مجتمع إنساني من آثارها المباشرة أو غير المباشرة، ففي الوقت الذي تحاول الدول بشتى الوسائل التخلص من آثارها أو على أقل تقدير الحد منها نجد انها تستحوذ على أموال طائلة لغرض المعالجة حيث إن الإجراءات الدولية والمحلية لمكافحة انتشار المخدرات والتوعية بإضرارها وعلاج المدمنين يكلف دول عالم نحو 120 مليار دولار سنوياً، وفي الوقت ذاته فإن تجارة المخدرات تمثل (8٪) من مجموع التجارة العالمية. ولقد أصبحت المخدرات والعقاقير المنشطة من أهم المداخل الرئيسية للفساد إذ تجاوزت حركتها التجارية الحدود الدولية ودخلت تحت المسميات العابرة للقارات ومن أهم آثارها تعريض السلم والأمن الداخلي للخطر فضلاً عن أضرارها بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، أما أهم آثارها المستقبلية فهي تبدو في خصائص تجارها ومهربها وموزعيها وانتهاكهم لحرمة الأديان والقوانين السائدة ذات الطبيعة المالية والمصرفية والارتباط بجرائم العنف والإرهاب وسلامة واستقرار الحكومات وتهديد المؤسسات العامة والقدرة على التلاعب في آليات السياسة مما يجعلها تشكل خطراً محدقاً على الأمن الوطني لجميع البلدان التي تعاني من هذه الظاهرة.

لآثار الصحية والنفسية

يمكن اجمالها بما يلي:

1. أن آثار التعاطي تختلف كمياً وكيفاً تبعاً للتكوين الجسماني للمتعاظم، وتبعاً لقوة المادة الفعالة الموجودة في المخد، وكذلك تختلف هذه الآثار باختلاف التكوين السيكولوجي للفرد مع الأخذ بالحسبان حالته النفسية والمزاجية والعقلية قبل وفي أثناء التخدير⁽⁴⁵⁾.
2. أن تعاطي المخدرات يصيب الإنسان بإضرار صحية عديدة قد

(45) القاضي زهير عبد الصاحب
حسين العلي، جرائم المخدرات،
مصدر سابق، ص 48.

تؤدي بحياته، منها الأضرار التي تصيب الجهاز الهضمي، والجهاز العصبي، والجهاز التنفسي، والجهاز الدوري، والإضرار الحسية، إذ تتجسد الآثار الجسمية التي تتولد عن تعاطي المخدرات في هبوط الحيوية والنشاط، وانخفاض المستوى الوظيفي لأجهزة الجسم الفسيولوجية كافة، وأحداث أضرار تلحق بالجلد والأسنان والمسالك التنفسية، والكبد.

3. من الآثار الفسيولوجية تمدد الأوعية الدموية التي تنشأ أضراراً للجلد والإحساس بالدفء وهذا يصحبه عادة هبوط قليل في ضغط الدم وزيادة في سرعة ضربات القلب، وعدم القدرة على النوم، والآم العضلات المبرحة، وجريان الأنف والعيون، والتعرق، والمغص المعوي الحاد، والتقيؤ، والإسهال، وانتصاب الشعر وكذلك اضطراب بدرجة حرارة الجسم⁽⁴⁶⁾.

(46) د. آمال عبد الرحيم عثمان
؛ ظاهرة استعمال المخدرات ،
مصدر سابق، ص12.

4. إصابة الذكور من المتعاطين بالضعف الجنسي، حيث تقلل المخدرات من القدرة الجنسية، وتنقص من إفرازات الغدد الجنسية بعد مدد من التعاطي المستمر والطويل، ويسبب أيضاً فقر الدم الشديد، وتكسر كريات الدم الحمراء، كما أنّ المخدرات هي السبب الرئيسي في الإصابة بأشد الأمراض خطورة مثل السرطان.

5. هناك جملة من الانعكاسات النفسية يسببها تعاطي المخدرات منها:

أ. يتسبب تعاطي المخدرات باضطرابات في الإدراك الحسي العام، لاسيما إذا ما تعلق الأمر بحواس السمع والبصر لحدوث خلل في المدركات الحسية، هذا فضلاً عن الخلل في إدراك الزمن بالاتجاه نحو البطء، واختلال أدراك المسافات بالاتجاه نحو الطول واختلال أو إدراك الحجم نحو التضخم.

ب. يؤدي تعاطي المخدرات إلى اختلال في التفكير العام وصعوبته وبطئه، ومن ثم يؤدي إلى فساد الحكم على الأمور والأشياء التي يحدث معها بعض أو حتى كثير من التصرفات الغريبة فضلاً عن الهذيان والهلوسة.

ت. ازدياد قابلية الفرد للاندفاع في شعور الفرح، اذ ينقلب المتعاطي عن حالة المرح والنشوة والشعور بالرضى والراحة (بعد تعاطي المخدر) ويتبع هذا ضعف في المستوى الذهني وذلك لتضارب الأفكار لديه، فهو بعد التعاطي يشعر بالسعادة والنشوة والعيش في جو خيالي وغياب عن الوجود، وزيادة النشاط والحيوية، ولكن سرعان ما يتغير الشعور بالسعادة والنشوة إلى ندم ودافع مؤلم وفطور وإرهاق مصحوب بخمول واكتئاب.

ث. ازدياد درجتي التردد والتسرع، اذ تتسبب المخدرات في حدوث العصبية الزائدة والشديدة التوتر الانفعالي الدائم والذي ينتج بالضرورة ضعف القدرة على التكيف الاجتماعي⁽⁴⁷⁾

ج. عدم التناسب الانفعالي وهذا اضطراب يحدث فيه عدم توازن في العاطفة، فيرى الشخص المصاب بهذا الاضطراب يضحك ويبكي من دون سبب مثير لهذا البكاء والضحك فيشعر بأنه شخص متغير تماماً وأنه ليس هو، وذلك على الرغم من أنه يعرف هو ذاته، ويحدث هذا الإحساس أحياناً بعد تناول بعض العقاقير المخدرة والحشيش⁽⁴⁸⁾.

الآثار الاجتماعية

أن تعاطي أي نوع من أنواع المخدرات من شأنه أن يضر بالفرد، وإن انتشار وتوزيع تعاطي المخدرات يحدث بين الفئات الاجتماعية المختلفة، حيث ينتشر بين الشباب بصفة خاصة وأنه يتجه إلى الانتشار بين الأصغر سناً عنه بين الأكبر سناً ويظهر الضرر الذي يلحق بالفرد بنتائجه على الضرر الذي يلحق بأسرته بصورة اضطرابات في العلاقات الأسرية⁽⁴⁹⁾.

أولاً. أن الأسرة (أسرة الحدث) هي المسؤولية الرئيسية عن تعاطي الحدث، وكذلك أن أسر المتعاطين هي أسر متصدعة ومفككة لاسيما إذا ما كان رب الأسرة من المتعاطين، اذ ينتج عن تعاطي الأب أو الأم أو الأخ الأكبر، فقدان آلية الضبط والربط والمرجعية في الأسرة، إذ قد يعيش المتعاطي بعيداً عن واقع أسرته وسبل ضبطها

(47) رفاعي عوالي؛ الإدمان والمخدرات، شبكة المعرفة الدولية (الانترنت). <http://www.Bahrain.com> ..

(48) ثاسو صالح سعيد، سمير عبد الجبار؛ المخدرات الموت الزاحف، مصدر سابق، ص21.

(49) د. محمد مياسا؛ مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجيا وقاية وعلاج)، مصدر سابق، ص153.

وتوجيهها، أما إذا كان الأب رهين السجن بسبب الحكم عليه بقضية ما، فالمعاناة تدفع بالأبناء إلى الضياع ولولجهم إلى عالم المخدرات بتشردهم ونزوعهم إلى مجارة رفاق سوء وربما وقوعهم في متاهات الانحراف والجريمة كالسرقة وتعاطي المخدرات (50).

ثانياً . بحكم العلاقات الأسرية المفككة وفقدانها لمعايير الضبط والتنشئة الاجتماعية السليمة قد يلجأ الإحداث إلى عصابات الإحداث، حيث أن نتائج أغلب الدراسات عن الانحراف وجنوح الأحداث تؤكد إن الأحداث الجانحين أغلبهم جاءوا من بيوت ذات علاقات ضعيفة أو سلبية أو مفككة.

ثالثاً . لقد اتفق أغلب علماء النفس على إن العصابة تخفف أو بالأحرى تمتص نقمة الأسرة المفككة وتسعى لحل المشاكل النفسية، والتنفيس عن التوتر العصبي الذي يعانون منه، إذ أن العصابة تعد عند الإحداث موطناً آمناً وعلاجياً ونفسياً لاسيما الإحداث ذوي المشاكل الأسرية، فالخطورة في هذه المشاعر لانهم أحياناً يميلون إلى العنف والإيذاء ، ومنهم من تتحول شخصيته إلى شخصية سايكوباتية مجرمة.

رابعاً . من الحقائق التي توصل إليها معظم المعنيين في شؤون الجريمة ومكافحتها، أن المتعاطين يميلون إلى ارتكاب الجريمة لتوفير المال اللازم لشراء المخدر لا سيما إذا كان من الأنواع الغالية الثمن، فالنشاط الإجرامي هو نهاية المطاف لفئة كبيرة من المتعاطين وأن السلوك السائد في مجال ارتكاب الجريمة بين جماعات المتعاطين هو السرقة بأنواعها المختلفة .

خامساً . إن الأسباب التي تدفع المتعاطين إلى ارتكاب مثل هذه الجرائم كما يرى بعض المحللين ناتجة بشكل أساسي من آثار المخدر الذي غالباً ما يسبب بطبيعته الهياج والإقدام على السلوك الإجرامي لمتعاطيه، فالتأثيرات التي يحدثها المخدر في عقول المتعاطين قد تمنعهم من التفكير السوي وتسمح لهم بارتكاب السلوك الإجرامي من دون وعي أو أدراك منهم (51).

(50) أفرح جاسم محمد العزاوي ؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها)، مصدر سابق ، ص 92-93.

(51) د. عبد المهيم بكر سالم ؛ في جرائم المخدرات والعرض والاعتبار ، مقرر قانون الجزاء الخاص ، جامعة الكويت ، 1984 ، ص 10.

**أن السلوك الإجرامي ناجم بشكل أساسي من الحاجة
بشكل أساسي من الحاجة
الملحة لاشتواء المخدر والبحث
عنه بأي وسيلة لتكون النتيجة
في حالة عدم توافر الأموال
اللازمة لدعم التعاطي**

سادسا . أن السلوك الإجرامي ناجم بشكل أساسي من الحاجة الملحة لاشتواء المخدر والبحث عنه بأي وسيلة لتكون النتيجة في حالة عدم توافر الأموال اللازمة لدعم التعاطي (السرقه والاختلاس) أو غيرها من السلوك الجانح أو الإجرامي إذن فالعلاقة بين تعاطي المخدرات خاصة والجريمة والسلوك المنحرف واضحة ومكشوفة ولذلك بدأت تحتل حيزاً كبيراً في الدراسات الاجتماعية والطبية والسياسية للحد من خطورتها.

سابعا . إن تعاطي المخدرات له أثر بالغ الخطورة في الحدث من ناحية المدرسة والتعليم فانه كما سبق ذكره من الآثار الصحية في الإحداث المتعاطين للمخدرات التي تؤدي إلى عدم التركيز وصعوبة في الإدراك فضلاً عن الأمراض الأخرى بجانب تأثير أسرة الحدث المفككة ووجود رفاق السوء مما يجعل من الحدث مهياً للهروب من المدرسة والانزلاق نحو هاوية الانحراف والجريمة⁽⁵²⁾.

(52) ماجد أبو رضية ؛ الأثرية وأحكامها في الشريعة الإسلامية (المسكرات والمخدرات)، مكتبة الأقصى، الأردن، 1980، ص343.

مما تقدم يمكن القول، ن الآثار الاجتماعية للمخدرات تعكس بصورة مباشرة وسلبية على الأمن الوطني وذلك للأسباب التالية : أولاً. أنّ المنظومة الأمنية تحتاج الى طاقات كبيرة من اجل سبر غور النسيج المجتمعي لاسيما وأن المتعاطين لا بد أن يكونوا جزءاً من تنظيمي قبلي أو عشائري أو اسري.

ثانيا . نادراً ما تكون الأجهزة الأمنية قادرة على تنفيذ أوامر القبض الخاصة بالمخدرات لأولئك الذين يعيشون في قرى أو ارياف أو مناطق نائية أو في احياء شعبية تتحكم في وضعها الأمني الجماعات المسلحة.

ثالثا . يتعامل القائمون على تنفيذ القانون بخشية كبيرة اذا كان المطلوب قضائياً يمتلك عمقاً اجتماعياً أو عشائرياً أو قبلياً .

الآثار الاقتصادية والسياسية

إن متعاطي المخدرات حدث أو كبير، رجل أو امرأة ، فقير أو غني

يشتري المخدرات التي يفضلها على غيرها في التعاطي بصفة يومية، وتزايد رغبته في التعاطي يوماً بعد يوم فكلما تناقص أثر المخدر فيه ازدادت شهيته له، و ازدادت نفقات الحصول على هذا المخدر، والمتعاطي مستعد في ظروف انتفاء النوع المفضل له، أن يشتري نوعاً آخر يلبي احتياجاته ولهفته إلى تعاطي (مادة مخدرة ما)، وإذا لم يجد أي نوع من الأنواع فهو مستعد أن يدفع أضعاف القيمة النقدية لكي يحصل عليه فقد يلجأ إلى الاستدانة، أو بيع أي مقتنى لديه أو قد يسرق أو يختلس، أو يقوم بأي عمل إجرامي آخر لمواجهة ارتفاع ثمن المواد المخدرة حتى وأن كان ذلك العمل الاجرامي ذو طبيعة إرهابية، مما يدفعه للتضحية بالطعام وغيره من ضرورات المعيشة، ولهذا قيل إن السرقات الصغيرة التي يرتكبها المتعاطي إنما ترجع إلى الضرورات الاقتصادية، ومن المشكوك فيه أن يكون هذا التفسير البسيط مناسباً، فكل الأشخاص لهم احتياجات، وبعض الأفراد يكفلونها بوسائل مشروعة، وبعضهم بوسائل غير مشروعة، ولا يبدو أنّ حقيقة المطالب أو حجمها يؤثر في مشروعية الوسائل أو عدم مشروعتها⁽⁵³⁾

(53) أدوين سارلاند، ودونالد كيسي؛ مبادئ علم الإجرام، ترجمة ومراجعة اللواء عمر السباعي والدكتور حسن صادق المصراوي، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1960، ص167.

أولاً. من المعلوم أنّ الذي يتعاطى المخدرات يبذل المال في سبيله سهلاً رخيصاً من دون حساب ولا يخفى ما في هذا البذل من إتلاف للمال وخراب للبيوت وإيراث الفقر هذا فضلاً عن التأثير المدمر في كيان الأسرة الاقتصادي .

ثانياً . إن التعاطي يؤثر في إنتاجية الفرد كماً وكيفاً، ومع إنتاجية المجتمع كذلك، وعلى برامج التنمية الشاملة لاسيما في الدول النامية.

ثالثاً . إن الإتجار بالمخدرات يفقد المجتمع رؤوس أموال ضخمة كان من الممكن الانتفاع منها في أعمال التنمية، ويفقده الإشراف على تداول هذه الأموال، وتحصيل الضرائب المستحقة عليها، هذا فضلاً عن الربح الفاحش الذي يجنيه تجار ومهربو المخدرات من شأنه أن يوجد طبقة طفيلية من المستفيعين تقوم بصرف هذه الأموال

ببذخ في شراء السلع والكماليات الموجودة في الأسواق بأعلى الأسعار ويؤدي ذلك إلى الإضرار بالمستهلك العادي، اذ يجد احتياجاته في ارتفاع مستمر.

رابعاً . الخطر المحدق الذي يخترق اقتصاد البلدان هو تدفق العائد من أموال المخدرات غير المشروعة وانسيابها إلى أنشطة اقتصادية

الخطر المحدق الذي يخترق اقتصاد البلدان هو تدفق العائد من أموال المخدرات غير المشروعة وانسيابها إلى أنشطة اقتصادية ومصرفية مشروعة من أجل غسيل الأموال وتطهيرها من شوائب الإدانة القانونية

ومصرفية مشروعة من أجل غسيل الأموال وتطهيرها من شوائب الإدانة القانونية، وقد تصبح العلاقة بعد ذلك عضوية بين الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة والأنشطة المشروعة مما يتيح تسلل تجار المخدرات ومروجيها إلى المؤسسات السياسية، فإذا كان أنموذج الحكومة استبدادياً أو شمولياً ففي إمكانهم التأثير في مفاتيح السلطة والنفوذ، أما إذا كان ديمقراطي النزعة فقد يمكنهم شراء المواقع السياسية وأصوات الناخبين.

خامساً . نظراً لصعوبة نقل وتهريب المواد الخام، وهي على شكل أوراق وشجيرات فكان لابد من إختزال وزنها وحجمها إلى أقل قدر ممكن فيتم تحويل الأفيون إلى مورفين وهيروين وأوراق الكوكا إلى كوكايين ويتم هذا التحويل بالمعالجات المعملية في مناطق جمع المحاصيل أو في محطات تنقية، ثم تتم عملية النقل لضمان الأمان والبعد عن أعين الجهات الأمنية، وأن هذه الأنشطة غير المشروعة تتدفق منها أرباح كثيرة تذهب لصالح التجار والمهربين ومن ثم إلى صناديق الجرائم المنظمة التي تدار بأحدث الأساليب التقنية.

سادساً . إن انتشار التعاطي يعمل على انشغال عدد كبير من أفراد المجتمع عن الوظائف التربوية والإنتاجية المباشرة، والتي تسهم في تطور المجتمع ونموه، بوظائف غير إنتاجية مثل رعاية المتعاطين في المستشفيات وحراستهم في السجون ومطاردة مهربي المخدرات وتجارها (فحين ينتشر التعاطي في المجتمع فانه لابد أن يؤدي إلى تضخم في أعداد القوات الأمنية وموظفي الإصلاحات

والمستشفيات) فإذا لم يكن تعاطي المواد المخدرة منتشرًا بهذه الدرجة في مجتمع ما لأمكن أن يتجه هؤلاء الأفراد إلى أعمال إنتاجية أو صحية أو تعليمية.

سابعاً . الخسارة التي تلحق بالقوة الإنتاجية البشرية في المجتمع نتيجة لانتشار تعاطي المخدرات والتي تتمثل بالمرتبات التي يحصل عليها المشتغلون بعلاج ومكافحة هذه المشكلة (تعاطي المخدرات) وفي النفقات الباهظة التي تستهلكها عمليات العلاج والمكافحة، والمؤسسات التي تنشأ من أجل ذلك، وفي عملية الإنفاق على المتعاطين أنفسهم داخل المؤسسات والمستشفيات أو حتى خارجها.

ثامناً . هناك خسارة مادية أخرى تلحق بالمجتمع ككل تتمثل بالمبالغ التي تنفق على المخدرات نفسها فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي يستهلك فيه، فإن معنى ذلك إضاعة جزء من الثروة القومية في الأرض التي كان من الممكن استغلالها في زراعة ما هو نفع للمجتمع، فضلاً عن إن الذين يعملون في هذه المزارع قد يكونون من المتعاطين أو المتاجرين بهذه المواد مما يسبب انتشاراً واسعاً لهذه المواد.

تاسعاً . أما إذا كانت المخدرات تهرب إلى المجتمع من مصادر خارجية، فإن مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع عادة في صورة عملة صعبة مهربة أو عن طريق تهريب السلع، فكمية المبالغ التي تهرب إلى الخارج ثمناً لهذه المواد هي خطر على اقتصاد الدولة، ومما يؤسف حقاً أن هذه المبالغ التي قد تصل إلى ملايين الدولارات كل عام ثمناً لمواد فتاكة لأفراد المجتمع وكيان الدولة⁽⁵⁴⁾.

مما تقدم يتبين لنا ما للأثار الاقتصادية والسياسية من تأثيرات كبيرة على الأمن الوطني فكما هو معروف فإن الأمن الوطني كل لا يتجزء وحينما يضعف أي مكون منه فإن النتائج ستسحب على باقي المكونات وإن ظاهرة تعاطي المخدرات قد تؤدي إلى تداعيات اقتصادية تؤثر بشكل أو بآخر على الأداء الاقتصادي للبلاد مما يشكل

(54) د. أكرم نشأت إبراهيم؛ الآثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص4.

خطورة على الأمن الاقتصادي والذي يمثل جزءاً حيوياً وفعالاً من مكونات الأمن الوطني وكثيرة هي التداعيات التي تصاحب هذه الظاهرة في بعدها الاقتصادي الا أن أكثرها مساساً بالأمن الوطني هو متطلبات محاربتها التي تحتاج الى أموال وتخصيصات مالية طائلة يصعب الحصول عليها اذا كان الأمن الوطني يعاني من تهديدات الإرهاب والسلاح المنفلت خارج سيطرة الدولة، اما عن الآثار السياسية فأن ضعف قدرات البلاد في مجال مكافحة ظاهرة المخدرات قد يضطرها في بعض الأحيان الى الاستعانة بخبرات أو قوات اجنبية لهذا الغرض ورغم ان ذلك لم يحصل في العراق حتى الآن الا أن تمادي الحالة واستفحالها قد تجعل العراق مضطراً الى ذلك وهذا الأمر يمثل فقدان جزء من السيادة الوطنية .

الآثار الأمنية

يمكن اجمال الآثار الأمنية بما يأتي :

أولاً . إن الآثار السيئة للتعاطي تمتد إلى الأضرار (بأمن الدولة) من خلال ما تقوم به عصابات التهريب من محاولات لشراء ذمم الموظفين العاملين في الموانئ ونقاط الحدود وفي مجالات مكافحة عموماً⁽⁵⁵⁾.

(55) د. محمد فتحي عيد ،
ورياس محمد هاشم ؛ تجارة
الهرويين والكوكايين في مصر
والعالم ، الهيئة المصرية العامة ،
القاهرة ، 1985، ص13.

ثانياً . قد يهتز الكيان السياسي لأي دولة إذا لم يكن في وسعها ومقدورها بسط نفوذها على كل أقاليمها، وثبت أن كثيراً من مناطق زراعة المخدرات في أنحاء متفرقة من العالم لا تخضع لسلطات تلك الدول التي تقع ضمنها، أما لاعتبارات قبلية، أو لاعتبارات جغرافية، وهناك روابط وثيقة بين الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع في الأسلحة والمتفجرات من جانب و الاتجار غير المشروع في المخدرات من جانب آخر.

ثالثاً . كما يهتز كيان الدولة السياسي إذا اضطرت الدولة إلى الاستعانة بقوات مسلحة أجنبية للحفاظ على كيانها، وقد حدث مثل هذا في العديد من البلدان النامية أو تلك التي لا تملك قدرات كافية لمجابهة هذه الظاهرة وأكثر تلك الدول تقع في أمريكا اللاتينية و افريقيا .

رابعاً . غالباً ما تكون عصابات المخدرات عالية التنظيم، ولديها أسلحة متقدمة، ووسائل نقل حديثة حتى أنّ هذه العصابات في بعض دول العالم وجد بحوزتها قواعد عسكرية ومهابط طائرات وقد سيطرت هذه العصابات على مناطق زراعية للكوكا والقنب وغيرها من النباتات ذات العلاقة بالمخدرات فضلاً عن معامل تصنيع للمخدرات ذات الطبيعة الصناعية، ومنعت القوات الحكومية من دخولها.

خامساً . مهربو المخدرات والمتاجرون فيها لا يؤمنون بدين أو عقيدة ولا ينتمون إلى وطن، وليس لديهم ثوابت أخلاقية أو مبادئ سوى التفكير في المكسب المادي غير المشروع من وراء الإتجار بالمخدرات فهم على استعداد لبيع أنفسهم وأسرهم وأوطانهم وشعوبهم مقابل السماح لهم بالمرور بالمخدرات وتهريبها، فيفشون الأسرار، ويقدمون المعلومات لأي جهة يجدون فيها عاملاً مساعداً لعملياتهم مما يجعل من المتعاطي فريسة سهلة للعدو ومخبراته فتعاطي المواد المخدرة أياً كان نوعها أو وضعها الاجتماعي أو القانوني وهي مواد ذات خطورة كبيرة وأضرارها المباشرة وغير المباشرة تشل المجتمع الإنساني وتضر بأخلاقه واستقراره وأمنه ومصادر عيشه.

أثر الحروب والأزمات الأمنية في انتشار المخدرات

يعدّ الإدمان على المخدرات في عصرنا هذا من أبرز سمات المجتمعات الحرة، أو بالأصح المجتمعات التي تحررت من كل قيد أخلاقي وانعدمت فيها القيم، وانسأقت وراء لذاتها وشهواتها بلا حدود، وتعددت المشكلات وتفاقت واستعصت على الحل حتى على أيدي أبرع الدراسيين والخبراء ولم تعد المشكلة قاصرة على نوع واحد من المخدرات أو على قطر معين أو طبقة محددة من المجتمع. وأصبحنا نرى المجتمعات الصناعية الحديثة تطرح لنا في كل يوم عقاراً أو دواءً جديداً يأخذ بالعقل ويوقع في البلاهة والخبل وأينما توجهت في أقطار الأرض شرقها وغربها أذهلك انتشار

الإدمان على المخدرات في جميع طبقات المجتمع بعد أن كان مقتصرًا في الماضي على الطبقات الراقية المترفة. كان العراق ممرًا لتهريب المخدرات الإيرانية والأفغانية والباكستانية إلى دول الخليج العربي، وبالذات إلى الكويت والسعودية، لكنه تحول حاليًا إلى بلد مستهلك للمخدرات، خصوصًا "العقاقير الطبية المخدرة التي باتت تباع حاليًا على الأرصفة، وهناك إقبال شديد على تعاطيها، كما تروج جهات كثيرة بشكل خفي لمواد مخدرة غريبة على المجتمع العراقي، أبرزها مادتي الحشيش والكوكايين، الأمر الذي أدى إلى انتشار حالات الإدمان وبالذات بين أوساط المراهقين. لاسيما في مناطق الوسط والجنوب.

لم يكن يعرف العراق المخدرات قبل العام 2003، فيما بينت إحصائية لمستشفى ابن رشد للأمراض النفسية في بغداد وجود 3 مدمنين على المخدرات من بين كل 10 افراد في العراق، حيث أكدت إحصائية لمكتب المخدرات ومتابعة الجريمة التابع للأمم المتحدة عن عدد تقريبي لنسبة المدمنين بين الشباب العراقي بعد 2003 حسب تقاريرها وكانت إحصائيات المكتب لم تسجل غير حالتين كتجارة مخدرات فقط ما بين 1970 و1990 لكن بعد دخول القوات الأمريكية إلى البلاد تغيرت المجريات الأمنية بشكل ملفت وسجلت ارقاماً خيالية وذكر تقرير الأمم المتحدة أن من بين كل عشرة اشخاص تتراوح اعمارهم بين 18 - 30 سنة يدمن ثلاثة ويعزو التقرير انتشار هذه الظاهرة إلى قلة المتابعة والتوعية ومراكز العلاج في العراق فضلاً عن انخفاض نسبة العقوبة.

أثر الاستقرار الأمني على تجارة المخدرات

ارتبطت تجارة المخدرات في منطقة الشرق الأوسط بنمو النمط الميليشيائي، وما سبقه من انهيار المؤسسات وغياب الاستقرار في بعض الدول، مما كان له انعكاساً كبيراً على العديد من الملفات، خاصة في الجوانب السياسية، وتراجع علاقات التعاون بين عدد من الدول، فضلاً عن التداعيات الأمنية المتصلة بتوظيف أموال هذه

المخدرات في تمويل الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، وتزايد العنف وحروب الوكالة، فضلاً عن الأبعاد الاقتصادية المتصلة بتدهور التجارة البينية، وتهديد حركة السلع والأفراد. تبرز العديد من الأسباب التي تفسر انتشار تجارة المخدرات في بعض دول الشرق الأوسط في المدة الأخيرة، ومنها ما يلي:

أ. تصاعد دور العصابات الإجرامية. ارتبط تزايد تحديات الأمن غير التقليدي، وانتشار الجريمة المنظمة كتجارة المخدرات في المنطقة، بعاملين أساسيين؛ هما تراجع دور الدولة الوطنية وانهيار مؤسساتها في بعض الدول، وما تبع ذلك من تدخلات غير مشروعة لدول في الإقليم تعمل على إحلال الميليشيات والتنظيمات شبه العسكرية. فعلى سبيل المثال، اعتمدت ميليشيا الحوثيين وحزب الله اللبناني وتنظيم داعش على تهريب المخدرات والاتجار بها لتوفير مصادر المال اللازمة لتمويل حروبهم؛ لما تدره المخدرات من أرباح كبيرة. ويضاف إلى ذلك، اعتماد عناصر تنظيم داعش على تناول أفرادهم ومتسببيه للمخدرات وحبوب الهلوسة لرفع معنوياتهم القتالية، ومضاعفة وحشيتهم في القتال.

ب. تأثيرات جائحة كورونا

أولاً. وفق تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات الصادر في عام 2020، تراجعت تجارة المخدرات نتيجة إغلاق الحدود إثر جائحة فيروس كوفيد-19، وهو ما أثر بدوره على شحة وتضاعف أسعاره. وفي السياق ذاته، صاحب تطبيق سياسات الإغلاق العالمي تدهور في الأوضاع المعيشية، وهو ما نتج عنه تزايد الفئات التي تتعاطى هذه السموم بسبب ارتفاع معدلات البطالة والفقر. إذ ينسب العديد من الأخصائيين النفسيين أن حالات الإحباط والملل وغياب الأنشطة الترفيهية التي لازمت حالة الإغلاق العام التي شهدتها العالم بسبب كورونا خاصة في عام 2020؛ كانت من العوامل التي حفزت الإدمان لدى شرائح مختلفة من المجتمع، لاسيما فئة الشباب في بعض الدول.

ثانياً. من ناحية أخرى، تزايدت زراعة المخدرات من قبل المجاميع المسلحة في المنطقة للتغلب على أزمة تراجع الدعم الاقتصادي لها في ظل تفرغ الدول المانحة لأوضاعها الاقتصادية والصحية مع تفشي وباء كورونا. وهذا ما ظهر في عمليات الكشف والملاحقة التي نُفِذَتْ من خلال قوات التحالف العربي في اليمن، وكذلك الجهود الأردنية التي أحبطت العديد من عمليات التهريب على حدودها المشتركة مع سوريا.

ت. مواجهة العقوبات الدولية. توظف بعض الدول والميليشيات في المنطقة تجارة المخدرات أو ما يُسمى بـ «اقتصاد الظل» لتجاوز العقوبات والرقابة الدولية الصارمة عليها، وتتخذها كأحد أهم موارد العملة الأجنبية عبر تسهيل تبويضها لاستفيد منها في أنشطتها الداخلية والخارجية، كما أنها تستخدمها كورقة ضغط لمساومة المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، هنالك جهات في سوريا ولبنان والعراق اتهمت جهات منوثة لها بالتورط في تسهيل تهريب المخدرات إلى الأردن عبر البوابة السورية.

9- تُعد تجارة المخدرات واحدة من أهم تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تؤثر على أمن منطقة الشرق الأوسط، وهو ما ظهر بشكل ملحوظ خلال الفترة الأخيرة، في ضوء ضبط العديد من الدول شبكات تهريب مخدرات عبر حدودها، الأمر الذي يفرض تداعيات خطيرة تنعكس سلباً على علاقات الدول السياسية والاقتصادية،

فضلاً عن تزايد عمليات غسيل الأموال من جانب الميليشيات والتنظيمات الإرهابية، ودعم العمليات العسكرية لهذه المجاميع بما يؤدي إلى إطالة أمد الحروب وحالة الفوضى وعدم الاستقرار في دول الصراعات بالإقليم.

دور العمالة الوافدة في ترويج المخدرات

كشفت الدراسات عن أنواع الجرائم التي ترتكبها العمالة الوافدة حيث أن جرائم تعاطي المخدرات تأتي في المرتبة الأولى يلي ذلك

تُعد تجارة المخدرات واحدة من أهم تحديات الجريمة المنظمة العابرة للحدود التي تؤثر على أمن منطقة الشرق الأوسط

في المرتبة الثانية السرقات أما التسلل فجاء في المرتبة الثالثة ثم في المرتبة الرابعة السكر وفي المرتبة الخامسة تزوير الإقامة أما الحوادث الأخلاقية في المرتبة السادسة وفي المرتبة السابعة الدعارة ثم ترويج المخدرات في المرتبة الثامنة وفي المرتبة التاسعة تزوير الأوراق الرسمية أما ترويج المسكر في المرتبة العاشرة وفي المرتبة الحادية عشرة صنع المسكر في حين في المرتبتين الثانية عشرة والثالثة عشرة لكل من حوادث القتل وترويج القات وفي المرتبة الرابعة عشرة القوادة (الجرارة) وفي المراتب الخامسة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة لكل من المضاربة والزنا والسحر والشعوذة وفي المرتبة الثامنة عشرة حوادث النشل في المرتبة التاسعة عشرة حوادث الاختلاس في المرتبة العشرين اللواط وفي المرتبة الحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين لكل من تهريب المخدرات. تلجأ عصابات الترويج في كل بلدان العالم إلى تطوير أساليبها دائماً بالتزامن مع تطور الأجهزة الأمنية، ولذلك مع تقدم السنين يتم اكتشاف أنواع وأساليب جديدة لترويج المخدرات وفي منطقة الخليج العربي عموماً ونظراً إلى كثافة عدد العمالة الوافدة والسياح الأجانب فإنَّ أساليب الترويج تأخذ منحى غير مألوف من حيث الأساليب التي يمكن لتجار ومروجي المخدرات استخدامها من أجل بيع وترويج المخدرات بين الشباب وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أنَّ خطورة الجهات الأجنبية التي تستخدم بعض الأساليب الملتوية لإغواء الشباب نحو المخدرات هي الأكثر خطورة من سواها .

المبحث الرابع

السياسة الأمنية المطلوبة - الأدوات - التنفيذ - التقويم والمتابعة

المعالجات المستقبلية

السياسة الأمنية المطلوبة

لا يمكن تحقيق أبسط مقومات الأمن الوطني دون أن يكون هنالك رسم وتخطيط دقيق للسياسات الأمنية وهذه الخطط لابد لها أن تكون مسندة بقوانين وتعليمات تساعد القائمين على التنفيذ أو رسم

(56) الوقائع العراقية العدد
4446 في 8 ميس 2017 قانون
المخدرات والمؤثرات العقلية ،
المادة الثانية

السياسات في تحديد خارطة طريق لمعالجة هذا الظاهرة وبالعودة
للقانون رقم 50 لسنة 2017 والذي حددت أهدافه وفق المادة الثانية
بمايلي: (56)

أولاً . تطوير أجهزة الدولة المعنية بمكافحة الاتجار غير المشروع
بالمخدرات او المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية و سوء
استعمالها .

ثانياً . تكثيف إجراءات مكافحة الاتجار والتداول غير المشروع
بالمخدرات او المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية والحد من
انتشارها .

ثالثاً . ضمان التنفيذ الفعال للمعاهدات الدولية ذات الصلة
بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية المصادق عليها
او المنظمة اليها جمهورية العراق .

رابعاً . تأمين سلامة التعامل بالمخدرات والمؤثرات العقلية
والسلائف الكيميائية للأغراض الطبية والعلمية والصناعية.

ومن قراءة أمنية لأهداف القانون نجده لم يكن حازماً في التعامل
مع الظاهرة بالشكل المطلوب وانما تركز جميع أهدافه الأربعة
على الجوانب الإجرائية ولم تكن هنالك قوة ردع ضمن الأهداف
للتعامل مع المتعاطين او المروجين او المصنعين او التجار الذين
يتعاملون بالمخدرات بل نجد ان الفقرات الفرعية تضمنت في
بداياتها مفردات (تطوير إجراءات، تكثيف إجراءات، ضمان تنفيذ،
تأمين سلامة) وجميع هذه المدخلات لم تعط للقانون قوة الردع مما
جعل الإجراءات الأمنية اللاحقة تعتمد على الوصايا والتعليمات التي
يؤخذ عليها انها لا تمتلك قوة القانون .

من جانب آخر قد اناط القانون مهمة رسم السياسة العامة لمعالجة
ظاهرة المخدرات بالهيئة الوطنية العليا الشؤون المخدرات
والمؤثرات العقلية حسب ما ورد في المادة الثالثة/ أولاً منه في حين
حدد تأليفها بما يأتي :

أ. تتألف الهيئة من :

- أ . وزير الصحة
- ب . وكيل وزارة الداخلية
- ج . مدير عام دائرة الامور الفنية في وزارة الصحة
- د . المستشار الوطني للصحة النفسية
- هـ . ممثل عن كل من الجهات التالية من ذوي الخبرة والاختصاص في شؤون المخدرات لا تقل درجته عن مدير عام
1. الأمانة العامة لمجلس الوزراء.
2. وزارة العدل.
3. وزارة المالية / الهيئة العامة للكمارك.
4. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية .
5. وزارة الزراعة
6. جهاز المخابرات الوطني العراقي .
7. شرطة الكمارك .
8. المديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية .
9. جهاز الأمن الوطني
- و. مدير البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية
- في وزارة الصحة .
- ز. مدير عام دائرة الطب العدلي
- ح . نقابة الصيادلة
- ط. ممثل عن الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في اقليم كوردستان.
- ثالثاً: يحدد وزير الصحة أحد موظفي وزارة الصحة مقررًا للجنة
- رابعاً: لرئيس الهيئة دعوة أي خبير في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات أو المؤثرات العقلية للاستعلام برأيه دون أن يكون له التصويت .
- ورغم إن القانون راعى في تشكيل اللجنة أن تكون متكاملة من حيث الأعضاء اذ اشتركت كل الجهات والمؤسسات والدوائر ذات العلاقة كما انه حدد وفق ما جاء في(المادة الرابعة / أولاً) من القانون بأن

تكون هنالك اجتماعات بمعدل مرة واحدة لكل شهر الا أنّ الواقع يشير الى خلاف ذلك تماماً فالصفحة الرسمية للجنة ولوزارة الصحة تخلو تماماً من أي نشاط لهذه اللجنة ولم تصدر منها أي تعليمات او وصايا او توجيهات رغم أن القانون قد تعامل مع اللجنة باعتبارها الجهة الرسمية المسؤولة عن رسم السياسة العامة لمكافحة المخدرات وبضمنها السياسة الأمنية من خلال ما ورد في (المادة الخامسة) من القانون والتي نصت على ان تتولى اللجنة ما يأتي :

أولاً . وضع السياسة العامة لاستيراد أي نوع من المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وتصديرها ونقلها وانتاجها وصنعها وتحضيرها وتحليلها وزراعتها وتملكها وحيازتها واحرازها والاتجار بها وشراؤها وبيعها وتسليمها وتسلمها ووصفها طبياً وصرفها صيدلانياً وإدخالها بأية طريقة أو التوسط في أي من تلك العمليات للأغراض الطبية أو العلمية أو الصناعية على أن يتم بموجب اجازة يصدرها وزير الصحة، في اطار السياسة العامة للدولة.

ثانياً: التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية وبين الجهات الرسمية العربية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المختصة في تلك الشؤون لتحقيق اهداف هذا القانون .

ثالثاً: وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وإعداد الخطط والبرامج لتنفيذها في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم من خلال لجان محلية تشكل في كل محافظة وإقليم.

رابعاً: اتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة ظاهرة تعاطي المخدرات وسوء استعمال المؤثرات العقلية وفق المنهج العلمي والإصلاحي والعلاجي للمدمنين

خامساً: تحديد كمية المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف

الكيميائية التي يجوز استيرادها أو تصديرها أو نقلها أو انتاجها أو زراعتها سنويا للأغراض العلمية والطبية

سادساً: تنظيم الاحتفال الوطني السنوي باليوم العالمي لمكافحة المخدرات بهدف نشر التوعية العامة بمخاطر تعاطي المخدرات أو الاتجار غير المشروع بها أو سوء استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية .

سابعاً: تشجيع الدراسات والبحوث العلمية في مختلف مجالات مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية وسوء استعمالها واجراء مسابقة سنوية ومنح الفائزين فيها مكافأة مادية وتشجيعية وجوائز نقدية .

ثامناً: اقتراح انشاء وتطوير المؤسسات الصحية العراقية الخاصة بمعالجة المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية وتأمين احتياجاتها الأساسية من الملاكات المؤهلة لتلك المعالجة ومن الاجهزة والمعدات الضرورية .

تاسعاً: تشجيع منظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية أو سوء استعمالها أو دعمها مادياً ومعنوياً .

عاشراً: التعاقد مع الخبرات الوطنية العراقية ذات المؤهلات العلمية والعملية للاستفادة منهم في أي مجال من المجالات التي تسهم في تحقيق أهداف هذا القانون .

حادي عشر: تشكيل لجان مختصة في أي شأن من شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية.

ثاني عشر: تشجيع الكوادر الطبية والاجتماعية للعمل في المؤسسات المعنية بمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية ومعالجة المدمنين على المخدرات .

ثالث عشر: تحديث الجداول المرفقة بهذا القانون من (1 - 11) بما ينسجم ويتلاءم مع الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل جمهورية العراق المعتمدة .

من الفقرات الثلاثة عشر أعلاه والتي تشكل المهام الرئيسية والثانوية للجنة الوطنية العليا نجدها هي الأخرى خالية تماماً من الإشارة الى انها المسؤولة عن رسم السياسة العامة والسياسة الأمنية لمكافحة المخدرات بل تركت الباب مفتوحاً دونما تحديد للجهة التي عليها القيام بذلك ورغم، أن الفقرة ثالثاً قد اشارت بشكل عام الى وضع الاستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع وسوء الاستخدام الا انها اهملت جوانب حيوية منها الجهات المنفذة لتلك الاستراتيجية والسقوف الزمنية للتنفيذ وغيرها في حين لم تتطرق جميع الفقرات الأخرى الى ما على الجهات الأمنية القيام به، في الوقت ذاته فان هذه الاستراتيجية المنوه عنها لم ترَ النور رغم مرور خمسة سنوات على اصدار القانون وكلما صدر هو عبارة عن إعادة لما ورد من مهام للجنة ضمن هذا القانون، في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون هنالك استراتيجية بثلاث مراحل لكل مرحلة سقفها الزمني (قصيرة المدى - متوسطة المدى - بعيدة المدى).

المسؤوليات الأمنية في مكافحة المخدرات (الأدوات)

تعامل القانون رقم 50 على أساس أن الجهة المسؤولة عن مكافحة المخدرات أمنياً هي وزراء الداخلية ممثلة بالمديرية العامة لشؤون المخدرات والمؤثرات العقلية والتي دعت المادة السادسة / أولاً من القانون الى تشكيلها من قبل الوزارة المذكورة وحددت هذه المادة مسؤولياتها بأن تتولى هذه المديرية المهام التالية:

- أ. مكافحة الجرائم المعاقب عليها في هذا القانون وضبط مرتكبيها.
- ب. ضبط المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية التي يتم الاتجار بها بشكل مخالف لأحكام هذا القانون.
- ج. التعاون مع المكتب العربي لشؤون المخدرات ومع نظيراته في الدول الأخرى ومع الهيئات الدولية والاقليمية المختصة في شؤون المخدرات والمؤثرات العقلية، ومع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) فيما يخص ملاحقة مرتكبي جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية وفق

السياقات والضوابط القانونية وبالتنسيق مع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية .

د . توثيق البيانات عن العراقيين أو الاجانب المحكومين عن جرائم الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية ومتابعة نشاطاتهم الحاضرة للوقاية من عودتهم إلى ارتكاب جرائم جديدة واتخاذ التدابير القانونية اللازمة لتلك الوقاية.

هـ . مراقبة المجازين وفق هذا القانون بالاستيراد أو التصدير أو النقل أو الصناعة أو الحياة لمواد مخدرة أو مؤثرة عقليا للتأكد من التزامهم بحدود الضوابط المحددة في تلك الاجازة واتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالفين، وتجري عملية الرقابة المنصوص عليها في هذه الفقرة بالتنسيق والاشتراك بين وزارة الصحة ونقابة الصيدلة.

و . مراقبة الناقلين التجاريين لضمان عدم استخدام وسائل النقل في ارتكاب جرائم معاقب عليها بموجب هذا القانون وبالتنسيق مع الجهات المعنية .

ز . تبادل المعلومات مع الدول المجاورة والجهات العربية والدولية المعنية في شؤون المخدرات للتعرف على شبكات الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية .

ح . تنفيذ اتفاقيات التعاون القانوني والقضائي والأمني وتسليم المجرمين مع الدول الأخرى فيما يخص المتهمين والمحكومين من غير العراقيين الذين بقي القبض عليهم في العراق عن قضايا الاتجار بالمخدرات أو المؤثرات العقلية أو سوء استعمالها وذلك وفق القواعد المعتمدة في هذا الشأن بالتنسيق مع وزارتي العدل والخارجية .

ط . توجيه ومتابعة نشاطات مديريات شرطة مكافحة المخدرات في الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع أو سوء استعمال المخدرات والمؤثرات

العقلية، وتبادل المعلومات والإحصائيات معها لتوحيدها ضمن التقرير السنوي عن موقف العراق في هذا الشأن .

ي. التعاون مع البرنامج الوطني لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الصحة لتنظيم الدورات التدريبية للملاكات الامنية العراقية بما يطور مؤهلاتهم وينمي خبراتهم في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع أو سوء استعمال المؤثرات العقلية .

التنفيذ

لا يمكن أن تنجح أي سياسة لمعالجة أي ظاهرة ما لم تأخذ في الحسبان الإمكانيات المتاحة و السقف الزمني المطلوب للتنفيذ والتأثيرات او النتائج المطلوبة وبما أنّ ظاهرة المخدرات والاتجار بها وتعاطيتها هي من الظواهر التي تشهد تصاعداً وانتشاراً أوسع بكثير مما كان متوقعاً فإن من الأولويات أن تحدد مسبقاً الإمكانيات المتاحة للتنفيذ ووفق القانون وإذا ما عدنا مجدداً الى المادة الثالثة / ثانياً نجد إن الجهات الأمنية التي أدرجت فيها والتي يتوجب أن يكون ممثلوها بدرجة وظيفية لا تقل عن مدير عام (عدا وكيل وزير الداخلية) باعتباره عضواً دائماً ونائباً للرئيس هي:

أولاً. جهاز المخابرات الوطني العراقي

ثانياً. شرطة الجمارك

ثالثاً. المديرية العامة لمكافحة المخدرات في وزارة الداخلية

رابعاً. جهاز الأمن الوطني

خامساً. ممثل عن الجهة الأمنية المعنية بمكافحة المخدرات في إقليم كردستان

هذه الجهات هي جهات فاعلة ولديها قدرات واسعة ولكن ما هو غير واضح مستوى التنسيق بينها في مجال التنفيذ يضاف الى ذلك كان من المفترض أن تكون مستشارية الأمن الوطني ممثلة في هذه اللجنة وكذلك ممثل عن العمليات المشتركة ورغم ذلك يمكن القول، أنّ الجهود التي تبذل ليست بالقليلة او المحدودة إلا أنّ حجم مخاطر الظاهرة أكبر بكثير من حجم الإمكانيات المتيسرة للتنفيذ .

اما ما يتعلق بالسقف الزمني فأن معالجة هذه الظاهرة تحتاج وحسب رأي العديد من المتخصصين ثلاث استراتيجيات فرعية يكمل أحدها الآخر وكما يلي :

أولاً. استراتيجية قصيرة المدى: تعتمد على المعلومات المتيسرة والعمليات الاستباقية مقرونة بعمل اعلامي مكثف يبين مدى خطورة التعاطي والاتجار على الأمن الوطني .

ثانياً. استراتيجية متوسطة المدى: تكون مكملة للأولى إلا أنَّها تعمل على اجهاض كل المحاولات سواء الداخلية او الخارجية لجعل العراق موطناً للمخدرات من خلال خطط استباقية تنفذ بقوة متخصصة مع مراقبة أمنية مشددة على منافذ الدخول مصحوبة هي الأخرى ببرامج توعية يشترك فيها رجال الأمن المتخصصين في هذا المجال ورجال القانون مع أطباء اختصاصيين تعمل بشكل مكثف على زيارة المدارس والجامعات والاحياء الفقيرة لتبيان مخاطر هذه الظاهرة .

ثالثاً. استراتيجية بعيدة المدى: وهنا قد لا يكون للجهات الأمنية الدور الأكبر بل للجهات الصحية المتخصصة من خلال تكثيف البرامج التوعوية مع خطط مكملة للتنسيق مع الدول الإقليمية المجاورة وتطوير اليات المراقبة والكشف وتشكيل قوة متخصصة في مجال مكافحة المخدرات لا تعتمد السلاح فقط في عملياتها النوعية بل تكون قادرة ومصممة لتوظيف القدرات الفنية في هذا المجال .

التقويم والمتابعة

من بديهيات العمل الأمني هو إن أي استراتيجية تنفذ لابد أن تكون لها مدخلات ومخرجات وما ينجم عنها من نتائج على شكل مخرجات سواء اثناء التنفيذ او عندما تكون قد استنفذت كل الوسائل التي وضفت لهذا الغرض هذه المخرجات يجب أن تخضع للتقويم والمتابعة فالتقويم يجمع بين امرين وهما معرفة الخلل في التنفيذ وما يجب فعله لمعالجة الخلل، اما المتابعة فهي عملية يراد منها البقاء على تواصل مع ما تحقق على الأرض وصولاً الى اعلى مستوى

من الأداء وهنا نجد في مجال مكافحة المخدرات أن تعتمد الأمور التالية في تقويم ومتابعة الأداء الأمني لمكافحة هذه الظاهرة والحد منها والتي غالباً ما تطرح على شكل تساؤلات :

1- هل أن قاعدة المعلومات التي يعمل بها لأغراض مكافحة المخدرات متكاملة من حيث التمكن من الإجابة عن كل ما يتم طرحه من أسئلة او استفسارات من قبل القائمين على رسم السياسة الأمنية او تنفيذها

2- مقدار الإنجاز اليومي والشهري والسنوي للجهات كافة المنفذة للخطط بما فيها الجهات التوعوية والإعلامية وكذلك الجهات المتخصصة بتطبيق القانون.

3- هل أن ما يتم وضعه من استراتيجيات وخطط قد أدى الى تحقيق نتائج على الأرض واذا كانت الإجابة بنعم هل يمكن قياس ذلك وفق نسب مئوية.

4- اذا كانت الإجابة على السؤال الثالث بالنفي، ماهي الزيادات الحاصلة وفي أي اتجاهات وهل انها عولجت وفق الخطط والاستراتيجيات الموضوعة وما الذي أدى الى عدم التمكن من تحجيمها .

5- ما مدى تأثير المحيط الاجتماعي في الإنجاز وما هي المفاصل الاجتماعية الأكثر تأثيراً في الحد من هذه الظاهرة.

6- هل أن الأساليب المتبعة حالياً لأغراض الحد من هذه الظاهرة فيها مرونة كافية لغرض تجاوز الإخفاقات التي تحصل اثناء التنفيذ ام انها غير قابلة للتعديل.

7- في حالة عدم القدرة على خلق مرونة كافية في الاستراتيجيات والخطط الموضوعة ما هو البديل الأمثل للوصول الى أداء تنفيذي يساعده على الحد من الظاهرة.

8- ماهي أكثر القطاعات الحكومية تأثير في مرحلة رسم السياسات العامة والسياسة الأمنية لمعالجة ظاهرة الإدمان او الاتجار؟، و ماهي الجهات التنفيذية التي لها القدرة الأكبر في الإنجاز.

9- بقدر تعلق الأمر بالهيئة الوطنية العليا هل أن هذه الهيئة استطاعت منذ تشكيلها بموجب القانون رقم (50) لسنة 2017 أن تضع الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة الظاهرة. وإن كان الجواب بالنفي ماهي الإجراءات الواجب اتباعها لغرض تفعيل اليات عمل هذه اللجنة.

10- هل منح العاملون المنفذون في مجال مكافحة المخدرات الحماية القانونية الكافية ام انهم عرضة للمخاطر واذا كانوا تحت تهديد تلك المخاطر فما الذي يجب عمله من اجل تجاوز هذه المخاطر.

11- القانون وضع عقوبات متفاوتة على الاتجار والمتعاطين الا انها اقل شدة وصرامة ونفاذ من القوانين السابقة وهل يتوجب بعد انتشار هذه الظاهرة إن يصار الى اصدار قانون جديد ام أن القانون بحاجة الى تعديلات لبعض مواد المتعلقة بالعقوبات ام أن وضعه الحالي كافى لمعالجة الظاهرة.

12- ضمن التشكيلات المتخصصة بمكافحة ظاهرة المخدرات هي المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية في وزارة الداخلية، هل بالإمكان بيان و تحديد قدرات هذه المديرية في انجاز المهام الموكلة اليها وهل تمتلك الأدوات التنفيذية الكافية لذلك.

13- شكلت على ضوء القانون مديريات في المحافظات بمستوى قسم لغرض تنفيذ ما ورد في القانون رقم 50 لسنة 2017 وارتبطت هذه الأقسام فنيا بالمديرية المتخصصة بالمكافحة، هل أن القسم كافى لهذا الغرض وهل لديه القدرة لتنفيذ مدهامات والقاء قبض ؟ واذا كانت الإجابة بالنفي ماهي السبل لغرض رفع اداء هذه الأقسام وجعلها قادرة على تنفيذ الحد الأعلى من متطلبات تنفيذ القانون.

مما تقدم من تساؤلات في مجال المتابعة والتقويم للأداء الأمني للجهات الأمنية في مجال مكافحة المخدرات وتحديد تأثير هذه

الظاهرة على الأمن الوطني فأننا نجد أن ما يتيسر من قدرات اقل بكثير من القدرات والامكانيات التي يمتلكها المتنفذون لتصعيد هذه الظاهرة من تجار ومروجون لذلك فأن الحال يتطلب إعادة نظر جذرية في كل ما له علاقة بالجانب الأمني لمعالجة هذه الظاهرة ومن أهم ما يجب أن يصار اليه هو ما يأتي :

آ- منح العاملين في المجال الأمني لمكافحة المخدرات الحصانة القانونية اثناء التنفيذ.

ب- معالجة نقاط ضعف القانون لاسيما المواد المتعلقة بالعقوبات .

ج- تشكيل قوة مركزية متخصصة في هذا المجال مع تدريب عناصر في كل محافظة من أفواج الطوارئ لأداء مثل هذه المهام .

د- تفعيل دور اللجنة الوطنية العليا لمكافحة المخدرات والزامها بعقد اجتماعات فعالة ذات نتائج ملموسة لمرة واحدة شهرياً على اقل تقدير.

هـ- إعطاء أهمية اكبر لقاعدة المعلومات عن كل من له علاقة بالمخدرات.

مستقبل الظاهرة

من المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة على المدى القريب والمتوسط والبعيد في العراق اذ لم توضع معالجات بناءة وفعالة حيث انها تشهد المزيد من التصعيد وبالتأكيد فان نتائجها ستكون اكثر ضرراً على الأمن الوطني. اما اذا اعتمدت سياسات رادعة أمنياً مع تفعيل القانون والحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في مراحل التحقيق والتخلص من عقدة الخوف التي بدأت بالتصاعد نتيجة لاستهداف الكثيرين من العاملين في مجال مكافحة فان الظاهرة ستشهد انحساراً محدداً الا اذا رافقتها إجراءات مكاملة تبدأ من الأطفال في رياض الأطفال والمدارس ومن ثم الجامعات مع التركيز على المناطق الفقيرة والتجمعات السكانية الكبيرة فضلاً عن المراقبة الدقيقة للجهات التي يسمح لها القانون بالتعامل مع المواد المخدرة طبعاً.

التقنيات الحديثة ستكون سلاحاً ذا حدين بالنسبة لهذه الظاهرة

حيث ستمنح تلك التقنيات بعد تطويرها إمكانيات أوسع في مجال الكشف المبكر والمراقبة والمتابعة وسرعة تحليل النتائج وهذا الأمر ستسهم به تقنيات معمول بها حالياً أو تلك التي هي الآن في طور الابتكار حيث بدأت غالبية دول العالم باعتماد الطائرات المسيرة ذات الاحجام الصغيرة وغير المكلفة في مجال متابعة القائمين بالإتجار كما أن متحسسات بدأت بالظهور بإمكانها اكتشاف المواد

**التقنيات الحديثة ستكون
سلاحاً ذا حدين بالنسبة
لهذه الظاهرة حيث ستمنح
تلك التقنيات بعد تطويرها
إمكانيات أوسع في مجال
الكشف المبكر والمراقبة
والمتابعة وسرعة تحليل النتائج**

المخدرة أو مكوناتها عن بعد يضاف الى ذلك فان العناصر الأمنية ستكون في وضع أكثر امان نتيجة ما وفرته معدات الحماية الشخصية لهم من خلال تقليل تأثير الإصابات المباشرة اثناء الاشتباك ، الاتصالات الحديثة وأساليب مراقبتها هي الأخرى دخلت ضمن التقنيات المعتمدة لمتابعة عمليات الاتجار بالمخدرات الا انها محدودة بموافقات قانونية مسبقاً.

اما الجانب السلبي فإن هذه التقنيات ذاتها قد تستخدم من قبل تجار المخدرات والمهربين وهذا ما يحصل في الحدود العراقية مع دول الجوار حيث اكتشفت ولمرات عديدة طائرات مسيرة تحمل كميات كبيرة من المخدرات فضلاً عن ما جرى اكتشافه في احد السجون في السليمانية من استخدام السجناء لطائرة مسيرة لنقل المخدرات بين اقسام السجن، كما أن هنالك الكثير من المعدات المكتشفة حديثاً والخاصة بالنقل والتخزين التي تتميز بصعوبة الكشف عن ما فيها، الاتصالات ستسهم في منح العاملين في مجال الاتجار والترويج إمكانيات أوسع لاسيما تلك التي سيصعب مستقبلاً مراقبتها، فضلاً عن ذلك فان إمكانيات مخبرية في طور التطوير قد تسهم في التشويش على أجهزة الكشف وعدم إمكانية تحديد المواد الممنوع تداولها بموجب الجداول المرفقة بالقانون العراقي .

العالم بشكل عام يجابهه ذات المشكلة واغلب الدول تعاني منها لذلك فأن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى قد يسهم الى حد كبير في أقول تلك الظاهرة من خلال تبادل الخبرات بين الدول الموقعة على الاتفاقيات والمعاهدات الخاصة بمكافحة المخدرات كما أن لدول الجوار الإقليمي دور كبير في هذه الظاهرة لذلك فإن العمل معها لمحاربتها من خلال إجراءات أمنية مشددة قد يساعد والى حد كبير في الحد منها.

الخاتمة

لم تكن المخدرات وتعاطيها والاتجار بها وليدة المرحلة الحالية ولم يكن العراق خلال تاريخه الحديث بعيد عنها الا انه كان اقل تأثراً بها من الدول المجاورة له، حاولت الحكومات السابقة بقوة القانون أن تضع حداً لها من خلال تشريعات تكاد أن تكون هي الاقصى من سواها في الجوار الإقليمي لحماية المجتمع العراقي من هذه الظاهرة التي اثرت بشكل مباشر بعد تصاعدها في مرحلة ما بعد التغيير على عموم حركة المجتمع كما انها أدت الى تباطؤ في الأداء الاقتصادي وبقدر تعلق الأمر بالأمن الوطني فانه هو الآخر قد تأثر كثيراً بهذه الظاهرة.

لا توجد حلول قطعية للمعالجة فمثل هذه الظواهر التي يكون طرفها الفرد والمجتمع تحتاج معالجتها الى استراتيجيات متنوعة ومبنية على أساس التكامل أي يكمل احدهما الآخر وفق سقف زمني وهذا ما حاولت الدراسة التأكيد عليه عموماً فان تأثيرات المخدرات الصحية والنفسية قد القت بظلالها على الأداء العام للمنظومة الأمنية كما إن التأثيرات الاقتصادية انهكت الموازنة لكثرة المتطلبات المادية سواء للمعالجة أو للحدث هذه الظاهرة لذلك فإن بناء أمن وطني متكامل لا يمكن أن يحصل دون أن تكون هنالك معالجات ناجحة لكل الظواهر التي تؤثر بشكل أو بآخر على الأمن المجتمعي والسلم

الاجتماعي.

المصادر والمراجع

1. عبد الله إبراهيم زيد كيلاني ، السياسة الشرعية مدخل إلي تجديد الخطاب الإسلامي ، دار الفرقان للنشر والتوزيع ، عمان ، 2009 .
2. جمعة بن علي بن جمعة ، الأمن العربي في عالم متغير ، دار مدبولي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010.
3. مصطفى محمود منجود ، الأبعاد السياسية لمفهوم الأمن في الإسلام ، المعهد العالي للفكر الاسلامي ، القاهرة ، 1996 ،
4. منصور الخضراوي، السياسة الامنية الجزائرية المحددات - الميادين- التحديات ، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر ، 2015.
5. مصطفى محمود منجود ، الابعاد السياسية لمفهوم الامن في الاسلام، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، القاهرة ، 1996 .
6. بوصلعة ثورية ، السياسة الامنية اهميتها في مكافحة الجريمة ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، الجزائر ، 2017.
7. هایل عبد المولى طشطوش، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 ، 2012.
8. عنترة عبد النور ، تطور مفهوم الامن في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد 160، 2005،
9. علي ليلة، الامن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية ، مكتبة الانجلو ، القاهرة ، 2021.
10. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 2014 ،
11. رسول محفوظ ، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود ، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان ، 2018.
12. خالد وليد محمود ، آفاق الامن الاسرائيلي الواقع والمستقبل ، مركز الزيتون للدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2007.
13. سارة البلتجاني، الامن الاجتماعي والاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات، قطر ، 2016.
14. استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي

- للأعوام من 2018 الى 2022 (تداول محدود)
15. استراتيجية الامن القومي العراقي، مجلس الامن الوطني العراقي، 2007-2010.
 16. مجموعة باحثين، التقرير الاستراتيجي العراقي الثاني 2009، الإصلاح الاقتصادي في العراق - رؤية مستقبلية- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بابل، حزيران 2009.
 17. مجموعة باحثين، مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، أعمال المؤتمر العلمي السنوي لمركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، أيار، 2009.
 18. حسنين توفيق ابراهيم، مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الامن والاستقرار في الخليج، ط2، مركز الخليج للأبحاث، دبي، يناير 2005.
 19. عباس علي محمد، الامن والتنمية (دراسة حالة العراق للمدة 1970-2007)، ط1، مركز العراق للدراسات، بغداد 2013.
 20. ابن منظور، لسان العرب، ج 3، دار الصادر بيروت 1989.
 21. د خالد حتوش ساجت، المخدرات في العراق ملاحظات ميدانية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2017.
 22. قانون المخدرات والمؤثرات العقلية الرقم 50 لسنة 2017 المنشور في جريدة الوقائع العراقية العدد 446 يوم 8 مايس 2017.
 23. عدي عبد شادي، المخدرات والمخدرات الرقمية وتأثيرها على الامن الوطني، منشورات هيئة الحشد الشعبي.
 24. د محمد ماسيا، مأساة الإدمان (الإدمان سيكولوجيا وقاية وعلاج) دار الجيل، بيروت، ط1، 1997.
 25. د عادل صادق، الاضرار الصحية لتعاطي المخدرات، مجلة التربية الإسلامية، القاهرة، العدد 23 لسنة 2013.
 26. نور حامد المالكي، المخدرات الرقمية واثرها على التماسك الاسري والمجتمعي، مجلة حمورابي العدد 41 لسنة 2022، مركز حمورابي للبحوث للدراسات الاستراتيجية.
 27. الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.
 28. د. فتحية الجميلي؛ الجريمة والمجتمع ومرتكب الجريمة، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، 2001.

29. د. آمال عبد الرحيم عثمان ؛ ظاهرة استعمال المخدرات ، جامعة القاهرة ، 1974.
30. حسن فتح الباب ، سمير عبادة ؛ المخدرات سلاح الاستعمار والرجعية ، القاهرة ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، 1967.
31. د. صباح كرم ؛ جرائم المخدرات ، شركة مطبعة الاديب البغدادية ، بغداد ، ط 1 ، 1984 .
32. أحمد محمود زبادي وآخرون ؛ أثر وسائل الإعلام على الطفل ، المؤسسة الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، 1989.
33. د. أكرم نشأت إبراهيم ؛ الآثار الاجتماعية لمشكلة المخدرات في الوطن العربية بيت الحمة ، قسم الدراسات الاجتماعية ، بغداد ، 2000.
34. أفراح جاسم محمد العزاوي؛ تعاطي الحبوب المخدرة وعقاقير الهلوسة (عواملها وآثارها) ، رسالة ماجستير لك ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، قسم الاجتماع ، 2001 .
35. خالد حنتوش المحمداوي؛ الاتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق ، رسالة ماجستير ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1996.
36. زكريا شاهين؛ المخدرات وجه أمريكي آخر لحروب الإبادة : الأسلحة القذرة، شبكة المعرفة الدولية(الانترنت)<http://www.net.almoher>
37. د. أكرم عبد الرزاق المشهداني ؛ المخدرات الإرهاب الأكبر ، جريدة الاتجاه الآخر ، العدد 278، بغداد 2006/7/1.
38. د. عبد المهيمن بكر سالم ؛ في جرائم المخدرات والعرض والاعتبار ، جامعة الكويت ، 1984.
39. ماجد أبو رضية ؛ الأشربة وأحكامها في الشريعة الإسلامية (المسكرات والمخدرات)، مكتبة الأقصى ، الأردن ، 1980.
40. أدوين سارلاند ، ودونالد كريسي؛ مبادئ علم الإجرام ، ترجمة ومراجعة اللواء عمر السباعي والدكتور حسن صادق المصراوي ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، 1960
41. د. محمد فتحي عيد ، ورياض محمد هاشم ؛ تجارة الهيروين والكوكايين في مصر والعالم ، الهيئة المصرية العامة ، القاهرة ، 1985.